جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

العنوان :

تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة في ظل تبني نظام الإدارة البيئية دراسة حالة مؤسسة الورود لصناعة العطور ومواد التجميل المنطقة الصناعية كوبنين ولاية الوادى

إعداد الطلبة:

قادي عبد الهادي

كانش محمد العربي

إشراف الأستاذة:

أ. ليى خضير

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
بالي حمزة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
ليلى خضير	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
عدايكة أسماء	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين محمد صلى الله عليه و سلم.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى روح جدتي الغالية رحمها الله؛

إلى مدرسة الجد و العطاء، عمود البيت وركنه الثابت أبي شفاه الله وأطال في عمره؛

إلى من حملتني وهنا على وهن، أمي جنة المولى وينبوع الخير الذي لاينفذ أطال الله في عمرها؛

إلى من شد الله بهم أزري، فكانوا سندي في ضيقي وسعتي إخوتي و أخواتي أدمهم الله لي؛

إلى زوجتي الكريمة شريكة حياتي و إلى ابنتي و قرة عيني سلمى حفظها الله من كل مكروه؛

إلى رفيقي في العمل و زميلي قادي عبد الهادي؛

إلى رفقاء دربي إخوتي الذين لم تلدهم أمي كل بإسمه؛

إلى كل غيور على دين الإسلام و هذا الوطن الغالي..

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

محمد العربي

إهداء

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد رسول الله عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان لهما الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في وجودي الوالدين الكريمين

إلى أبي رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جناته

إلى أمي أطال الله في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية

إلى زوجتي الكريمة

إلى ابنتي وسر سعادتي "ميار "

إلى سندي ونور طريقي "إخوتي" وعائلاتهم

إلى أخواتي وفقهن الله تعالى في مشوارهن

إلى زميلي ورفيق الدرب "كانش محمد العربي"

إلى جميع الأصدقاء والزملاء بالعمل كل واحد باسمه إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

عبـد الهــادي

شكـــر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل البركات وبعفوه تغفر الخطايا والزلات والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم.

يسرنا في البداية ان نتقدم بخالص الشكر والتقدير للاستاذة المشرفة الدكتورة "ليلى خضير" التي تكرمت بقبول الاشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمته من توجيه وإرشاد ودعم كي يكتمل هذا العمل ويصبح جاهزا، داعينا من الله العلي القدير ألى ان يوفقها الى ما يحبه ويرضاه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور "عقبة خضير" على مد يد العون والتضحية بوقته الثمين لانجاز هذا العمل.

نشكر كذلك عمال مؤسسة الورود لصناعة العطور ومواد التجميل على مساعدتهم لنا.

قادي عبد الهادي

كانش محمد العربي

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه نظم الإدارة البيئية في تحسين السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية ،وبعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لنظم الإدارة البيئية ، وجاء في الفصل الثاني السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، وفي الفصل الأخير قمنا بإجراء دراسة ميدانية في مؤسسة الورود لصناعة العطور ومواد التجميل حيث تم الاعتماد على الاستمارة كأداة بحث رئيسية وتم توزيعها على عينة عشوائية داخل المؤسسة تمثل 20 استمارة .

وبعد استخدام نظام المعالجة الإحصائية اتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه تبني نظم الإدارة البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة نحو الأحسن .

الكلمات المفتاحية : نظم الإدارة البيئية ،السلوك البيئي ،ايزو 14000 .

Abstract:

The study aims at showing the showing the role of Environmental management system in en chancing the environmental behavior of any economies instituation.after dealing in chapter one with the theoretical framework of environmental management we've moved in chapter two to environmental behavior of the economic institution .in chapter three, we have conducted a survey at al-wired-a perfumes and cosmetics dusty company where, we had adapted the questionnaire method as a research too ; a random sample of 20 questionnaires were distributed to twenty people inside the company .

After using the statistics processing, we could notice clearly how Important .

He adoption at environmental , management system was in directing economic companies environmental behavior toward be her standard .

Key words :

- Environmental management systems.
- Environmental behavior.
- Iso14000 .

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء

شكـر وعرفان I

Abstract:.....

الفهارس IV

فهـرس الجداول IX

المقدمة العامة 1

الفصل الاول:

الإطار النظري لنظام الإدارة البـــيـــئـــيـــــة

تمهيد : 7

المبحث الاول :مفاهيم عامة حول الادارة البيئية 8

المطلب الأول : التطور التاريخي لنظام الادارة البيئية ومفهومها 8

أولا : التطور التاريخي للإدارة البيئية 8

ثانيا : مفهوم الادارة البيئية..... 9

المطلب الثاني : خصائص الادارة البيئية ومميزاتها 11

المطلب الثالث : أهمية وأهداف الادارة البيئية..... 12

أولا – أهمية اعتماد الادارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمشروع الصناعي 12

المبحث الثاني : مبادئ ووظائف الادارة البيئية ودوافع تبنيها..... 16

المطلب الأول : مبادئ وأسس الادارة البيئية 16

أولا– مبادئ الادارة البيئية : تتضمن الادارة البيئية عددا من الوظائف : 16

المطلب الثاني: وظائف الادارة البيئية ودوافع تبنيها 17

المطلب الثالث : مزايا الادارة البيئية وعوائقها 22

أولا – المزايا الناتجة عن تطبيق الادارة البيئية : 22
1- الفوائد التي يجنيها المشروع الصناعي : 22
2- الفوائد بالنسبة للمجتمع : 23
ثانيا – عوائق الادارة البيئية : 23
المبحث الثالث : ماهية نظام الادارة البيئية وفق مواصفات ISo 14000.....25
ثانيا- أنواع نظم الادارة البيئية : 26
المطلب الثاني : مفهوم نظام الادارة البيئية ISO14000 ومتطاباته 28
اولا : مفهوم نظام الادارة البيئية ISO14000.....28
ثانيا- متطلبات نظام الادارة البيئية ISO14000 28
المطلب الثالث :عوامل نجاح نظام الادارة البيئية :.....29
أولا- عوامل نجاح تطبيق نظام الادارة البيئية :.....29
المطلب الرابع : فوائد تطبيق نظام الادارة البيئية ISO14000 والانتقادات الموجهة له.....30
أولا- فوائد نظام الادارة البيئية وفقا للمواصفة ISO14000.....31
ثانيا – الانتقادات الموجهة لنظام الادارة البيئية وفقل للمواصفة iso 14000: 33
خلاصة الفصل : 34

الفصل الثاني:

السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد : 35
المبحث الأول :الاطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية والبيئة 36
المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.....36
المطلب الثاني: ماهية البيئة 37
1_تعريف البيئة لغة :.....37

2 _تعريف البيئة اصطلاحا :.....38
3_ المفهوم الايكولوجي للبيئة :.....39
4- البيئة في الفكر المعاصر : 39
5_النظام البيئي : 40
6_التوازن البيئي :.....44
المطلب الثالث : تطور العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة 45
1_ البيئة كقيد بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية : 45
المبحث الثاني : السياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية.....46
المطلب الثاني : خصائص السياسة البيئية 47
المطلب الثالث : أهداف وأدوات السياسة البيئية 48
أولا- أهداف السياسة البيئية :.....48
ثانيا- أدوات السياسة البيئية : 49
المبحث الثالث : السلوك البيئي محدداته وانواعه 51
المطلب الاول : تعريف السلوك البيئي.....51
1_السلوك البيئي للمؤسسة حسب مقاربة علوم التسيير :.....51
2_تعريف السلوك البيئي في المؤسسات مقاربة العلوم الاقتصادية : 54
3_تعريف الجمعيات العالمية للسلوك البيئي 57
المطلب الثاني : محددات السلوك البيئي.....58
4_ ضغوط الأطراف ذات المصلحة : 59
5_الفرص الاقتصادية :.....61
المطلب الثالث : أنواع السلوك البيئي.....62
السلوك البيئي الحساس او الاستباقي : 63

خلاصة الفصل : 64

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد: 65
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة 66
المطلب الأول: طريقة الدراسة 66
الفرع الأول: مجتمع الدراسة و العينة 66
الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها 66
الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات 67
الفرع الرابع: صدق وثبات أداة الاستبيان 68
المطلب الثاني: أدوات الدراسة.....69
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة لقياس وتقييم متغيرات الدراسة 69
الفرع الثاني: البرمجيات الإحصائية المستخدمة.....69
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.....70
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة 70
الفرع الأول: المتغيرات الديمغرافية.....70
الفرع ثاني: اختبار ارتباط وعلاقة متغيرات الدراسة 74
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.....76
الفرع الأول: الاتجاه العام لآراء المستجوبين.....76
الفرع الثاني: تحليل نتائج (اختبار الفرضيات الفرعية) 80
خلاصة الفصل.....82
الخاتمة 82

قائمة المراجع.....82

فهـــرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات الغلاف الغازي	**9**
02	توزيع كميت الماء على كوكب الارض	**10**
03	تعريف السلوك البيئي	**22**
04	تحديد العينة المستهدفة	**66**
05	مقياس ليكارت الخماسي	**67**
06	معامل الثبات للاتساق الداخلي للفقرات	**68**
07	توزيع العينة حسب الجنس	**70**
08	توزيع العينة حسب السن	**71**
09	توزيع العينة حسب المؤهل الدراسي	**72**
10	توزيع العينة المستوى الوظيفي	**72**
11	توزيع العينة حسب الخبرة في العمل	**73**
12	معاملات الارتباط بين المتغيرات	**74**
13	تقييم السياسة البيئية من وجهة نظر الموظفين	**75**
14	تقييم متطلبات التخطيط والتنفيذ من وجهة نظر الموظفين	**76**
15	تقييم الفحص والمراجعة من وجهة نظر الموظفين	**77**
16	تقييم توجيه السلوك البيئي من وجهة نظر الموظفين	**78**

17	تقييم المراجعة الإدارية من وجهة نظر الموظفين	**78**

فهـرس الاشكـال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين الإدارة البيئية و دورة حياة المشروع	08
02	وظائف الإدارة البيئية	12
03	عناصر النظام البيئي	08
04	تركيبة الموظفين حسب الجنس	70
05	تركيبة الموظفين حسب السن	71
06	تركيبة الموظفين حسب المؤهل الدراسي	72
07	تركيبة الموظفين حسب المستوى الوظيفي	73
08	تركيبة الموظفين حسب الخبرة في العمل	74

المقدمة

إن الواقع البيئي في عصرنا الحديث أصبح يتميز بعديد المشاكل البيئية وتنوعها، حيث أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الإنسان و على الحياة برمتها، وذلك راجع للأنشطة البشرية المتنوعة التي أصبحت لا تأخذ بالحسبان في عديد المرات الاعتبارات البيئية، ففي ظل الحاجيات المتنامية للجنس البشري فان الاستغلال الغير الأمثل للموارد الطبيعية يعد سمة النشاط الاقتصادي الراهن، و نتيجة لذلك أصبحت المشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات الكونية المعاصرة التي اهتم بها الكثير من الباحثين في العصر الحالي .

وقد أصبحت قضايا البيئة و الإدارة البيئية تلقى اهتماما متزايدا منذ مطلع القرن التاسع عشر، حيث بذلت العديد من الجهود الوطنية و الإقليمية و الدولية التي سلطت الضوء على قضايا البيئة و الإدارة البيئية الهدف الرئيسي منها هو الاستغلال الأمثل للموارد و الحفاظ على الموارد البيئية المتجددة و الغير متجددة والمحافظة على الإنسان بصفته الغاية و الأداة الرئيسية للتنمية المستدامة، و لما كانت المؤسسات الاقتصادية من أهم المكونات لتنمية مع تأثير أنشطتها المختلفة بشكل مباشر على البيئة بوجه عام و قد ظهر الاهتمام بوجود أنظمة بيئية تهتم بإدارة البيئة و توجيه وضبط أنشطة هذه المؤسسات نحو سلوك متناسق مع البيئة و تعرف هذه النظم اليوم بنظم الإدارة البيئية (ايزو 14000) حيث إن حماية البيئة و المحافظة عليها واحدة من أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في اتفاقيات الجات و مواثيق الاتحاد الاروبي كما أصبح اجتياز هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال، قد تمنع الصادرات إلى بعض البلدان و ذلك نظرا لعدم امتثالها لإجراءات السلامة البيئية و مع ذلك فان العديد من المؤسسات وخاصة في الدول النامية لازالت غير مهتمة بنظم الإدارة البيئية التي تعد ركيزة أساسية لزيادة كفاءة المؤسسات، وزيادة قدرتها التنافسية و تعظيم ربحيتها من خلال ما تسهم بهي في القضاء على التلوث و تطوير الأداء البيئي إضافة إلى تخفيض التكلفة و تقليل معدلات الحوادث فظلا على زادة كفاءة العاملين و رفع مستوى أدائهم كما إن إتباع النظم البيئية يؤدي تحسين سمعة المؤسسة و زيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة و مستهلكين جدد .

تعتبر نظم الإدارة البيئة الايزو 14000 سلسلة من المقاييس تصدرها المنظمة الدولية للمقاييس وتتكامل مع متطلبات الإدارة الأخرى مما يساعد الشركات على تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية من خلال تحديد الإجراءات و تقييم فعالية السياسات المتبعة و إظهار مدى توافقها مع هذه الأهداف، كما تشجع هذه النظم الشركات على تبني إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومهمة حيث تصبح جزءا من نظامها، وتمثل نظم الإدارة البيئية فرصة للشركات في الدول النامية لنقل التكنولوجيا كما إن نظم الإدارة البيئية تعتمد على أفضل الممارسات العالمية

1_ طرح الإشكالية:

ما مدى تأثير تبني نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية؟

2_ الأسئلة الفرعية:

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

_ كيف يؤثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة؟

_ ما هي مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالبيئة ونظم الإدارة البيئية؟

_ ما هي أنماط السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية؟

3_ فرضيات الدراسة:

حسب التساؤلات المطروحة أنفا تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

– يأثر نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية.

وتندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير السياسة البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير متطلبات التخطيط والتنفيذ لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير الفحص والمراجعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى المراجعة الإدارية البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- نظام الإدارة البيئية في المؤسسة محل الدراسة يسعى الى تحسين السلوك البيئي في المؤسسة.

4 _ أهمية الدراسة :

_ تكمن أهمية البحث في محاولة لتأكيد على ان تبني نظام الإدارة البيئية يساهم بشكل فعال في تحسين السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية وهذا في اطار التنمية المستدامة .

_كما أن تبني نظام الإدارة البيئية للمؤسسة الاقتصادية تتبع السياسات البيئية التي ينجم عنها تحقيق ميزة تنافسية بدلا من الاكتفاء بالمشروعية فقط.

_ إثراء الأدبيات المتعلقة بهذا المجال بصفة عامة، و دعم مكتبة الجامعة بصفة خاصة نظرا لنقص المراجع او الدراسات الخاصة بهذا النوع في المكتبة .

_ تعتبر دراستنا مساهمة في رفع الوعي بالبيئة و بنظم الإدارة البيئية لدى مسيري و إطارات المؤسسات الصناعية في الجزائر.

5_ أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف هذه الدراسة في ما يلي :

_ تقديم اطار نظري وافي لأهم العناصر الأساسية للإدارة البيئية و نظمها.

_ توضيح العلاقة بين البيئة ونظم الإدارة البيئية، و أضاح الدور الكبير الذي تلعبه هذه النظم في حماية البيئة و الحد من خطر التلوث.

6_أسباب اختيار الموضوع :

من بين أهم الأسباب لاختيار الموضوع نجد :

_ ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس تسيير و اقتصاد المؤسسات اذ يعتبر من بين المواضيع الحديثة في المجال و إتباع رغبة ذاتية متمثلة في البحث عن موضوع جديد بعد عن المواضيع المألوفة.

_ اكتساب معرفة جديدة و التوسع أكثر في المجال .

_ إثراء مكتبة الكلية ببحث جديد و مفيد يتعلق بأحد المفاهيم الجديدة في مجال تسيير المؤسسات.

7_ الدراسات السابقة :

بقصد المعالجة الموضوعية و الفعالة لدراستنا، و لنتمكن من ضبط الإشكالية المطروحة قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات السابقة و التي من بينها نجد:

_ مذكرة ماستر ل مروة براهمية و سارة حواس بعنوان "واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة فرتيال عنابة"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قالمة 2018 _2019 و التي تناولت اهمية إبراز نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وقد تناولت الدراسة الميدانية واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في مؤسسة فرتيال و خلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق هذا النظام يؤدي إلى تحسين الواقع البيئي و الحد من المشكلات البيئية.

_ مذكرة ماجستير ل عز الدين دعاس بعنوان "أثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة باتنة 2010_2011 و التي تمحورت حول مفاهيم نظرية حول البيئة و واقع الاهتمام بها في الجزائر، ثم تطرق للمشكلة البيئية، ماهية الإدارة البيئية، سلسلة الايزو 14000، نظام الإدارة البيئية الايزو 14001، تكاليف تطبيق نظام الإدارة البيئية و أثار تطبيقه من طرف المؤسسات الصناعية بالإضافة إلى دراسة ميدانية لوضعية نظام الإدارة البيئية بمؤسسة الاسمنت عين التوتة باتنة و خلص بهذه الدراسة إلى أهمية تبني نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات لتخفيف من المشكلات البيئية وتحقيق أثار اقتصادية و اجتماعية و بيئية و إدارية ايجابية.

_ مذكرة ماجستير ل عائشة سلمى كحيلي بعنوان دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة بالجزائر "دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود" كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2008 و تمحورت الدراسة حول الأمور البيئية و بروز مفهوم التنمية المستدامة بالإضافة إلى مصطلح السلوك البيئي الذي يعنى بفهم التوجه البيئي للمؤسسات من خلال تصنيفها وفق أهمية حمايتها للبيئة و خلصت هذه الدراسة بعد طرح استبيان على شريحة المؤسسات البترولية العاملة في منطقة حاسي مسعود إلى تصنيف سلوكها إلى ثلاث :سلوك دفاعي، سلوك تشكلي، سلوك حساس اتجاه البيئة.

8_ منهج الدراسة :

و من اجل معالجة موضوع بحثنا استخدمنا المنهج الوصفي، و هذا من خلال استخلاص الشق النظري عن أهم الدراسات و الأطروحات و الكتب و المقالات العلمية أما الشق التطبيقي فسيكون عبارة عن محاولة لإسقاط ما جاء في الجانب النظري على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، لذلك جاءت خطة البحث على النحو التالي:

الفصل الأول:سنتطرق فيه الإطار النظري لنظام الإدارة البيئية.

الفصل الثاني: سنحاول تسليط الضوء على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث: سيخصص للدراسة الميدانية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مؤسسة الورود لصناعة العطور و مواد التجميل بالمنطقة الصناعية كونين ولاية الوادي.

9_ حدود الدراسة:

_**الحدود المكانية**: إن المجتمع المستهدف بالدراسة الراهنة هي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مؤسسة الورود بالوادي.

_**الحدود الزمانية**: امتد العمل الميداني لدراسة الراهنة في الفترة الممتدة من 01 أفريل2022 إلى 30 أفريل 2022 وهي فترة زيارة المؤسسة و توزيع الاستبيانات.

الفصل الاول:

الإطار النظري لنظام الإدارة البـــيـــئـــيـــة

تمهيد :

نظرا للاستعمال الغير رشيد للموارد الطبيعية و الطاقة، و اساءة استخدام البيئة باعتبارها سلعة مجانية، و النظر اليها انها سلع و مصدر لتعظيم الارباح و نسيان ان البيئة هي المجال الوحيد لبقائنا و استمرار الاجيال القادمة و مما نجم عنه من تراكم لاضرار البيئة عقد مؤتمر ري دي جنيرو سنة 1992 و انبثق عنه مصطلح التنمية المستدامة الذي ادمج البعد البيئي مع ابعاد التنمية الاخرى و ادى الى اصدار المنظمة العالمية لتقييس لسلسلة مواصفات الايزو 14000 في سنة 1996 الخاصة بنظم الادارة البيئية و التي تهدف الى تحقيق قدرا من التوازن بين مطالب الاعمال و الاقتصاد من جهة و مطالب البيئة و استمرار الحياة من جهة اخرى و للتعرف على نظام الادارة البيئية و الايزو 14000 قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث هي

المبحث الاول :مفاهيم عامة حول الاذارة البيئية

المبحث الثاني :مبادئ و وظائف الادارة البيئية و دوافع تبنيها

المبحث الثالث :ماهية الادارة البيئية وفق مواصفة الايزو 14000

المبحث الاول :مفاهيم عامة حول الادارة البيئية

تمهيد :تزايد الاهتمام بالا دارة البيئية من طرف المؤسسات الاقتصادية و الجهات الحكومية نظرا لما تحققه من تطوير و تحسين في نظام حماية البيئة، بعتبار ان البيئة تعد احد المجالات بالغة الاهمية لقطاعات الاعمال على مستوى العالم، ويتمثل هذا الاهتمام في اتجاه الكثير من المشاريع الصناعية لادراج الاعتبارات البيئية في استراتجية اعمالها وخطط تطبيق المواصفات البيئية اثناء نشاطها من اجل ضمات الحفاظ على المحيط البيئي التي تنشا فيه من جهة وتحقيق فؤائد ومزايا تنافسية واستراتجية اعتمادا اسلوب الادارة البيئية من جهة اخرى.

وعليه فمن خلال هذا المبحث سوف نتناول تقديم اطار مفاهيمي يوضح لنا الصورة الكاملة للادارة البيئية

المطلب الأول : التطور التاريخي لنظام الادارة البيئية ومفهومها

أولا : التطور التاريخي للإدارة البيئية

بالرغم من الطبيعة الطوعية لمواصفات أنظمة الادارة البيئية إلا أن القوانين البيئية والضغوط التنافسية تؤدي دورا هاما في دفع المنظمات لتبني تلك الأنظمة، فترجع بدايات الاهتمام بالجانب البيئي إلى انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1986، والتي خرجت بيان مفاده ضرورة عقد مؤتمر دولي لمناقشة القضايا البيئية والذي تم بستوكهولم سنة 1972، ومع ازدياد وعي الحكومات بالتلوث البيئي ونتيجة التزاماتها الدولية، بدأت تفرض قيودا على المؤسسات الصناعية من أجل الحد من تلوث الماء والهواء وفق مقاربة نهاية الأنبوب (END of PIPE) بين سنوات السبعينات والثمانينيات وهذا ما دفع بالمؤسسات إلى استعمال تقنيات جديدة في عمليتها الإنتاجية[1].

وقد بدأ الارتباط الحقيق بين الأعمال والبيئة على المستوى العالمي في عام 1972 في مؤتمر المم المتحدة الذي عقد في مدينة ستوكهولم وفي منتصف الثمانينيات أسهمت تكاليف تطبيق الحماية البيئية المرتفعة في دفع المشاريع لتقوم بعمليات الاستثمار في تخفيض التلوث وليس التحكم به فحسب، وهذا ما جعل المهتمين بالمشاكل البيئية، يعملون على إيجاد مفوضية مستقلة للبيئة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والتي نشرت تقريرها بعنوان " مستقبلنا المشترك عام 1987 " وقد قدم هذا التقرير مصطلح "التنمية المستدامة " الذي حث الصناعة على تطور إدارة بيئية سليمة

[1] – جابر دهيمي، دور الادارة البيئية في تحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية دراسةمقارنة بين الشركة الجزائرية للاسمنت بعين الكبيرة و شركة اوراسكوم بالمسيلة ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص ادارة اعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر ،2010_2011، صفحة 40 .

وفعالة بإعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية على ضرورة إنشاء دائرة تشكل جزء من التنظيم العام للمشروع مختصة بتتبع الآثار البيئية للمشروع ومعالجتها .

ولقد كان هذا التقرير بمثابة الحافز لغرفة التجارة الدولية لأن تطلق ميثاق العمل للتنمية المستدامة الذي تضمن 16 مبدأ يعنى بإدارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة كما اشتمل الميثاق على بعض العناصر الرئيسية لأنظمة الادارة البيئية، ومع نهاية الثمانينيات أدركت الصناعة أن نشاطاتها التصنيعية والإنتاجية هي العامل الأساسي في المشاكل البيئية، وبدا أن تأخذ موضوع الادارة البيئية بدرجة تطوعية باعتبارها سبيلا هاما لتحسين صورة الصناعة بيئيا لزيادة الربح والمنافسة مع الصناعات التي لا تأخذ الادارة البيئية في الاعتبار ن ومن نتائج هذه الفترة صنع منتجات ملائمة بيئيا وهي المنتجات الخضراء .

وتم تأكيد ضرورة ارتباط البيئة بالأنشطة الإدارية والاستغلالية للمشروع الصناعي في قمة (ري ودي جاني رو) عام 1992 ، إذ اعتبرت أن العمليات الإنتاجية غير مخطط بيئيا والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية هي السبب الرئيسي لتدهور البيئة .

كما عدت هذه القمة كنقطة تحول مهمة في الاهتمام الدولي بالبيئة لبناء نظام دولي خاص بالادارة البيئية على مستوى العالم ، حيث تم على إثره قيام المنظمة العالمية لتقييس بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة (ISO 14000) عام 1996 بالاضافة الى أنها تسهل على المشاريع الصناعية التعامل مع القوانين وتلبي متطلبات الرقابة وتساعد المسؤولين في هذه المشاريع على تحديد مواقع المشاكل قبل ظهورها ، تحقق وفرة في التكاليف من خلال تخفض الطاقة والمواد الأولية الداخلة في الانتاج وفي أحيان أخرى تتجنب التكاليف[1] .

ثانيا : مفهوم الادارة البيئية

أولا– العلاقة بين الادارة والبيئة تهتم الادارة العامة بتنفيذ السياسات العامة للدولة بواسطة الاجهزة الحكومية المختلفة حيث تتولى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على جهد العاملين وهم بصدد التصرف بالموارد وتتمثل أجهزتها في الوزارات والمشاريع العامة والادارات المركزية والأجهزة الأخرى للدولة، في حين تهتم إدارة الأعمال بالإدارة

[1] – ابراهيمي شراف ، أثر الادارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، اطروحة دكتورة في علوم التسيير تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2016_2017، صفحة 36 .

النشاط الذي تؤديه المشروعات ذات الطابع الاقتصادي والتي تعمل على إشباع حاجات مالية ومعنوية للمجتمع كافة أو قطاعات دون سواها قصد تحقيق أرباح .

ولا تتعارض المجالات والاختصاصات المذكورة في كل من الادارة العامة وإدارة الأعمال بخصوص إدارة البيئة، حيث تعمل هذه الخيرة ضمن المجال الأول (الادارة العامة) على توظيف إدارات الخدمة المدنية للحفاظ على النظمة البيئية في الدول المنتجة وسليمة في آن واحد، في حين تنسجم الادارة البيئية في المجال الثاني (إدارة الأعمال) حيث تسعى الى تحقيق ربحية المنظمة مع عدم تدهور وتلوث النظم البيئية ذات العلاقة بها بمنع أو التقليل من الآثار السلبية للأنشطة الانسانية عليها[1] .

ثانيا: مفاهيم عامة حول الادارة البيئية : تعددت التعارف التي تطرقت لمفهوم الادارة البيئية، وذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثين، فالبعض منهم عرفها على المستوى القومي والبعض الآخر على المستوى المؤسسي، ومهما يكن فإننا نستعرض أهم التعارف فيما يلي :

– ورد تعريف الادارة البيئية في تقرير برنامج الأمم المتحدة للإدارة البيئية لعام 1987، بأنها عملية تكيف ديناميكية ومستمرة يتم تطويرها ضمن أي إدارة مدنية بهدف تطوير سياسة عامة مع تصميم إجراءات عملية لتطبيقها تتصف بأنها أكثر تجاوبا مع البيئة، وتشمل إلك العملية وضع الخطط على مسوي الإدارات الحكومية ذات العلاقة، وتوظيف فنيين من مختلف التخصصات ومن عدة قطاعات لخدمة الادارة البيئية التي تهدف الى مراقبة وتحسين نشاطات هذه الادارة باستمرار، واكتساب الخبرات، والتركيز على عملية الادارة بحد ذاتها أكثر من وضع الحلول، إذ أن على كل إدارة بيئية أن تطور الحلول الخاصة بها والتي تتفق مع المشاكل البيئية التي تواجهها[2] .

– تعرف نظام الادارة البيئية على أنه هيكل لإدارة المؤسسات من أجل تقييم تأثيرها على البيئة[3] .

- وعرف Thomas et.. : بأنها عبارة عن هيكل المنشأة ومسؤوليات سياستها وممارستها وإجراءاتها وعمليتها، ومواردها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية ويحدد نظام الادارة البيئية فلسفة المنشأة تجاه القضايا البيئية ووضع أهداف للبرامج البيئية، وتطوير برامج للأداء البيئي[1] .

[1] – براهيمي شراف، نفس المرجع ، ص 38 .

[2] – رشيد غلاب، نظم الادارة البيئية (iso 14000) واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ،2016 _ 2017، صفحة 24 .

[3] _

-عرفها كافي 2014 بأنها منهجية منظمة لإيجاد طرق عملية لتوفير استهلاك المياه والطاقة، والموارد والحد من الآثار البيئية السلبية[2] .

ومما سبق يمكن تعريف الادارة البيئية على أنها جزء من النظام الاداري العام ويتألف من السياسة والبرامج والأهداف والمسؤوليات والتدريب والعمليات والموارد لأجل ادارة الآثار البيئية الأساسية للمؤسسات .

المطلب الثاني : خصائص الادارة البيئية ومميزاتها

خصائص الادارة البيئية ومميزاتها : من خلال التعاريف السابقة نجد أن هناك مجموعة من الخصائص والمميزات التي تميز الادارة البيئية وتمكنها من أداء وظيفتها بشكل متكامل تتمثل فيما يلي :

- أن تكون مرنة ومحددة بالمعارف ومفادة بالتعلم .
- أن تكون ذات بنى وهياكل حيوية .
- أن تكون متعاونة ومتشاركة، حيث تشكل شبكة لتشغيل المعلومات، للمسؤوليات المحددة لأي فرد.
- تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض السلع والخدمات المصممة لتاحسين جودة الحياة .
- تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالمهام بشكل أفضل (الكفاءة) .
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالما تنظيميا شرعيا لكل المشاريع وفهم هذا من المنظور في المشاريع الصناعية تجعل من حماية البيئة مصدرا لتنافسيتها .
- قبلو الادارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جظا محوريا من نشاطها .
- الانسجام والتلاحم بين المنظمة والتعامل مع الغير .
- القدرة على فهم وتحليل واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- القدرة على التفاعل بين الموارد المشروع والاتجاه بها الى التكامل وصولا الى المستويات أو القدرات التنافسية مع الغير .

---

[1] – عبد الصمد نجوى، طلال محمد مفضي بطاينة، الادارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتمييز التنافسي، مداخلة في المؤتمرالعلمي الدولي حول الاداء المتميزللمنشاءات و الحكومات جامعة ورقلة، 08 _09 مارس 2005، صفحة 134 .

[2] – جمانة بشير أبورهان، عبد الرحمان غسان الصديقي، أثر تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحسين تطبيق الادارة البيئية في جامعة الطائف ،مجلة دراسات اقتصادية، كلية ادارة الاعمال جامعة الطائف، العدد 38 ،اوت 2019، الصفحة 51 .

– العمل على انجاز أداء الأعمال من منظور الجودة الشاملة (نظام الادارة البيئية EMS) .

– الاقتراب من المنظمات المماثلة لدراسة تجاربها والاستفادة منها[1] .

المطلب الثالث : أهمية وأهداف الادارة البيئية

تعتبر الادارة البيئية كيانا شكليا هاما وأساسيا بالنسبة لكل تنظيم حكوميا كان أو خاصا، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان دراسة أهمية هذه العملية داخل المشروع وخارجه والتطرق الى أهم أهدافها، حتى وإن كانت الأهمية والأهداف وجهان لعملية واحدة .

أولا – أهمية اعتماد الادارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمشروع الصناعي

يمكن توضيحها في النقاط التالية :

- تساهم في مراقبة مستويات التلوث ومدى انتشاره وتتخذ الاجراءات بالتنسيق مع المنظمات المختلفة[2] .
- تقوم بمتابعة مصدر التلوث وحماية نوعية البيئة في المشروع الصناعي وتتعامل مباشرة مع السلطة التنفيذية ومنه تحديد المسؤوليات في حالة التقصير .
- تحقيق وفرات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة .
- القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث مع تحقيق هدف الربحية للمشروع الصناعي .
- القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الانتاج الانظف .
- وضع الارشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية البيئة الداخلية .
- رصد نوعية البيئة في المشروع على نحو أفضل[3] .

وتظهر أهميتها بشكل واضح لأنها ترافق دورة حياة المشروع، فالاعتبارات البيئية لا بد وأن تدخل ضمن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، فهي جزء أساسي من عمليات التحضير التي تسبق الدراسة الأولية، وتستمر معه خلال التخطيط البيئي وفي طور التنفيذ فإن عمل الادارة البيئية لا يتوقف، حيث تعمل على مراقبة وتحليل

[1] – براهيمي شراف، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

[2] – عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، صفحة 02

[3] – سامية جلاب سعد، الادارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 235 .

الاصدرارت الناتجة عن المشروع وكذلك النفايات كي لا تتجاوزه، مثل هذا التحليل لا يكون مفيدا لمنع التلوث فحسب، وإنما وسيلة لوضع مجموعة طرق لحماية البيئة والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (01) : العلاقة بين الادارة البيئية ودورة حياة المشروع

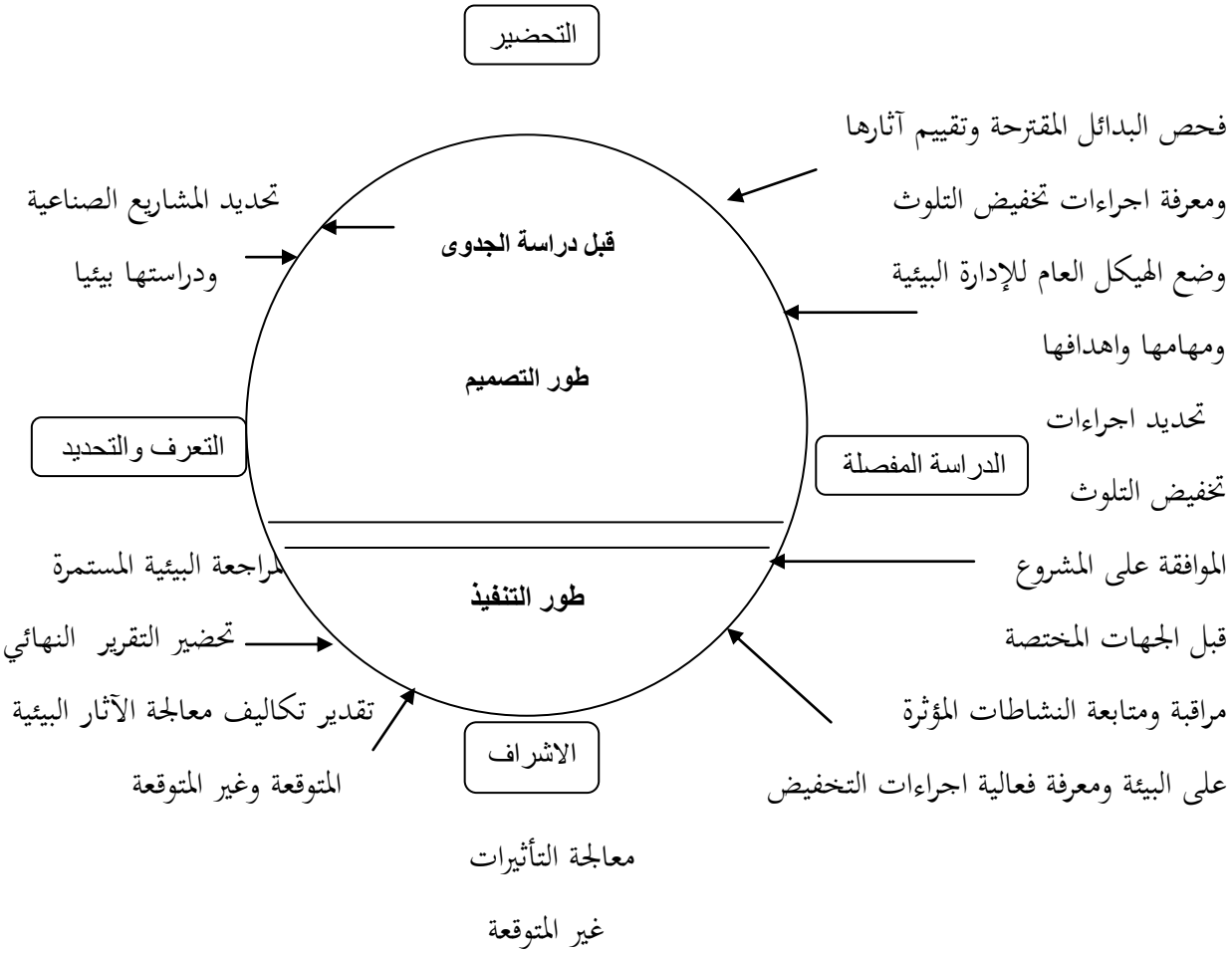

المصدر : World Bank , Environemental asszssment , Source Book , Vol 1,1991,p51

وبهذا نرى أن الادارة البيئية قد أصبحت مجالا للمنافسة وسبيلا لتحقيق القدرة على البقاء نسبة للعديد من المشاريع، خاصة أننا نعيش في عالم غير متغير من حيث التطور التكنولوجي الهائل ومتطلبات المستهلكين، لذلك بدأت النظرة لهذه الادارة تتغير إلى إدارة استراتيجية لعلاقتها الوثيقة بالتخطيط الاستراتيجي .

ثانيا – أهداف الادارة البيئية :

تهدف الادارة البيئية سواء كانت عملية إجرائية، إدارة، وظيفة أو كنظام إلى تحقيق ما يلي[1] :

- تحقيق الانتاج النظيف والانتاج الأنظف حتى يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية .
- تضمين الاعتبارات البيئية عند اتخاذ قرار انتاجي تسويقي، تمويلي، تطويري .
- إحداث التكامل بين نظم الادارة البيئية والأنظمة التنفيذية المتعلقة بالمنظمة رأسيا وأفقيا .
- تطبيق المعايير القياسية لجودة البيئة .
- تطبيق مبدأ إدارة الجودة الشاملة والتنمية المتواصلة .
- التوافق مع القوانين والتشريعات المحلية والعالمية، لضمان الاستمرار في الصناعة وفي الاسواق.

بالاضافة إلى الهداف التالية[2] :

- الارتقاء بالمهارات لحل المشكلات البيئية وتطوير ظروف العمل .
- تبني سياسة بيئية مناسبة بتطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح والنظم البيئية .
- إعداد النظم والأساليب الاقتصادية للحفاظ على البيئة والمساهمة في تعظيم العائد الاقتصادي.
- تحقيق حماية المستهلك في توفير المتطلبات البيئية اللازمة لانتاج السلع والخدمات .
- إعداد نظم وطرق المراقبة والرصد لمستويات التلوث ومتابعتها لدعم القدرة التنافسية الناتجة عن المنتجات النظيفة بيئيا والتي أصبحت في تزايد ونمو مستمرين على المستوى العالمي .
- تنمية التزام الادارة والعاملين نحو حماية البيئة مع تحديد المهام الخاصة بالمسؤولية .
- تشجيع التخطيط البيئي ليعطي كل نشاطات المشروع بداء من طلب المواد الخام حتى توزيع المنتجات .
- تشجيع الموردين على إقامة نظام للإدارة البيئية لمنشأة .
- القدرة على مواجهة المنافسين .
- العمل على إدارة الأزمات بفعالية .
- رفع الروح المعنوية للعاملين وتحسين صورة العمل .

[1] – نادية حمدي صالح، الادارة البيئية (المبادئ والممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط1، 2003، ص 123-124 .

[2] – براهيمي شراف، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

من الأهداف التي كانت وراء تقديم طريقة مشتركة لنظام الادارة البيئية على المستوى الدولي نذكر[1] :

- وضع مجموعة إجراءات يجري بموجبها تحديد الرضوخ والالتزام بالأنظمة والتعليمات والضغوط الاجتماعية .
- مساعجة المنشآت على إدارة وتقويم الفعالية البيئية الخاصة بأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها .
- تحسين الأداء البيئي في مجال التصنيع .
- تحقيق الانسجام بين المقاييس الوطنية والاقليمية بغية تسهيل التبادل التجاري .
- مضاعفة المصداقية وتحسين القدرة التنافسية .
- إيجاد لغة مشتركة للإدارة البيئية على المستوى العالمي .

[1] – نجوى عبد الصمد، إلهام يحياوي، دور الادارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11 و12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر .

المبحث الثاني : مبادئ ووظائف الادارة البيئية ودوافع تبنيها

يوجد عناصر هامة في استراتيجية أي مشروع حتى تطور من أدائها البيئي وذلك بتبنيها لعدد من المبادئ للإدارة البيئية واحتوائها على مجموعة أسباب ودوافع تكون ممارستها لهذه العملية .

المطلب الأول : مبادئ وأسس الادارة البيئية

تتضمن الادارة البيئية الفعالة عدد من المبادئ والأسس :

أولا– مبادئ الادارة البيئية : تتضمن الادارة البيئية عددا من الوظائف[1] :

1- مبدأ الادارة المتكاملة : أي تكامل السياسات والبرامج والخبرات بشكل كامل في ك الأعمال كونها عنصر أساسي للإدارة في كل وظائفها .

2- تثقيف العاملين : الاهتمام بتثقيف العاملين وتدريبهم باستمرار والالمام بتكنولوجيا والكفاءة وكل عامل مسؤول عن أداء عمله، حتى يمكن مواجهة التحديات العالمية مع وجوب الاهتمام بأن يشارك العاملين في وضع البرامج البيئية لأنه بذلك تحقق الفاعلية في تنفيذ البرامج وبالتالي تحقيق الخطط البيئية المطلوبة .

3- عملية التطوير : يعني الاستمرار في تطوير السياسات والبرامج في ظل التغيرات وهنا يجب أن تتسم الخطط والسياسات بالمرونة لمواجهة هذه التغيرات .

4- الأفضلية المشتركة : أي ان الادارة البيئية هي الأداء الأفضل لتحقيق التطور المرغوب وذلك بفرض عمل السياسات والبرامج وممارسة العمل .

5- التقييم المسبق : أي تقييم التأثيرات البيئية قبل البدء أو القيام بأي مشروع، حيث لا يتم وضع أي آلات أو معدات في موقع العمل قبل القيام بدراسة وتقييم الأثر البيئي للمشروع .

6- المنتجات والخدمات : أن تقوم المنظمة بتطوير الخدمات بشكل لا يؤثر سلبا على البيئة، بحيث تكون آمنة بيئيا عند الاستخدام والاستهلاك مع امكانية تدويرها او التخلص منها بشكل آمن .

7- إسداء النصح للمستهلك : يجب العمل بتقديم النصح سواء للمستهلك او الموزع حتى يكون على علم وإدراك بماهية المنتجات الخضراء وعن عمليات الاستخدام اآمن والنقل والتخزين .

[1] – براهيمي شراف، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

8- محطات تشغيل وتشغيل المخلفات : يعني تصميم محطات تشغيل آمنة وتطوير المحطات القائمة لتعمل بشكل آمن مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الآمن لكل من الطاقة والمواد الخام مع تقليل حجم التأثيرات السلبية الضارة كالمخلفات الطبية والتخلص الآمن لبقائها .

9- الأبحاث : وهذا يعني القيام بدراسات عن التأثيرات البيئية واستهلاك المواد الخام وعن المنتجات والمخلفات والاستفادة من هذه الدراسات عمليا بما يحقق النفع المطلوب والآداء الأفضل .

10- مبدأ الاحتراس : يعني الوقاية خير من العلاج، فالبيئة حق مكتسب يشارك الجميع في الحفاظ عليها .

11- المقاولون والمتعهدون : تشجيعهم على تبني المبادئ العامة السابقة باعتبارهم المسؤولين عن نجاح الادارة البيئية .

12- نقل التكنولوجيا : يجب على المشاريع أن تتسلح دائما بالتكنولوجيا العالية بحيث تكون على استعداد دائم لحالات الطوارئ والأخطار الموجودة بما يتوافق مع المتغيرات البيئية ويحفظ على البيئة .

13- المساهمة في المجهودات العامة : يعني المساهمة في نقل التكنولوجيا البيئية وطرق الادارة بين القطاع العام والقطاع الصناعي .

14- تشجيع الحوار المقترح مع العاملين : وذلك بقصد معرفة اهتمامهم والعمل على اشراكهم في وضع البرامج البيئية .

15- الالتزام وتقديم التقارير : يغرض قياس الاداء البيئي القيام بفائض بيئي منتظم وتقييم مدى التزام المشروع بالالتزام بالمبادئ البيئية على أن تتم تقديم المعلومات بصفة دورية لكل من مجلس إدارة المشروع حملة الأسهم والعاملين والكل يعمل من أجل تحسين الآداء البيئي .

المطلب الثاني: وظائف الادارة البيئية ودوافع تبنيها

باعتبار الادارة البيئية جزء من إدارة المنظمة ككل فهي تخضع لنفس عملياتها من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، وهذا ما يخدم إنجاز المهام المنوطة بها لتحقيق الأهداف بشكل منسق ومنظم .

أولا- وظائف الادارة البيئية : تضم الادارة البيئية مجموعة من الوظائف المستمدة أساسا من الوظائف الإدارية بصفة عامة (الوظائف التقليدية) بيد أن وظائف الادارة البيئية تختلف عن الوظائف التقليدية كونها ذات صلة بالجوانب البيئية أي تتضمن البعد البيئي، ويؤدي تطبيق هذه الوظائف إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسات، وعلى العموم فإن

وظائف الادارة البيئية التي يتضمنها المعيار(ISO14000) والذي يعمل في إطار نموذج دومينيج لتحسين الجودة (PDCA)، وقد تم اسقاط حلقة دومينيج لتحسين الجودة على الادارة البيئية لتحسين الأداء البيئي[1] .

- التخطيط البيئي (PLAN) استعراض الهداف البيئية ووضع برامج العمل .
- التنفيذ (DO) تنفيذ برامج العمل بناء على توفير الموارد والوسائل اللازمة .
- الرقابة البيئية (CHECK) القياس والاجراءات الرقابية التصميمية .
- التطوير (ACT) مراجعة الادارة والتحسين والتطوير في الأداء البيئي .

والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم: 02 وظائف الادارة البيئية

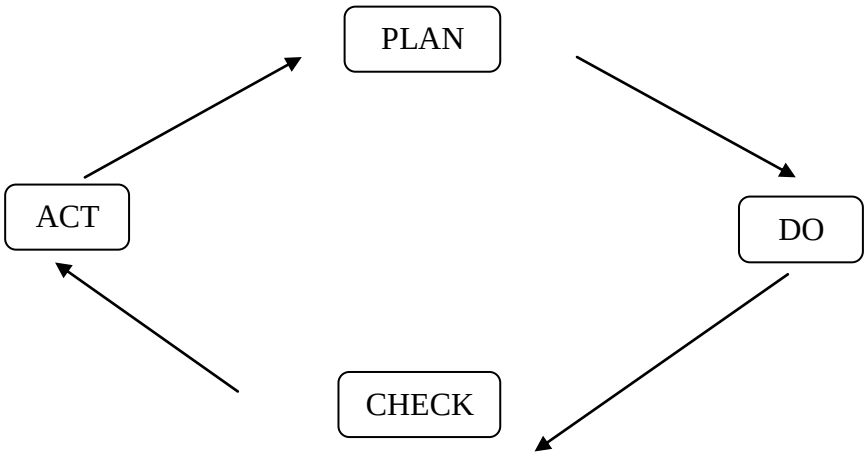

المصدر : من إعداد الباحثان : اعتماد علي عبد الكريم شوكال وطارق راشي، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

وتستعمل هذه الدائرة كوسيلة لتوضيح وظائف الادارة البيئية وهي تتضمن خاصية التحسين المستمر غير المحدود والقائم على منهجية حل المشكلات .

[1] – عبد الكريم شوكال، طارق راشي، إدارة الجودة الشاملة للبيئة وفق المعيار ISO14000 وفق تحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول ادارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 13 و14 /2010/12، ص 6 .

ثانيا : دوافع تبني الادارة البيئية : اتجهت العديد من المنشآت نحو دمج الامتيازات البيئية في عملية الادارة ويقف وراء سعيها إلى تبني مدخل الادارة البيئية طواعية بواعث ذاتية واقتصادية، تتعلق بالمنافع التي تجنيها المشروع ن حيث أن تطبيق الادارة البيئية جديدة سليمة وفعالة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتحيين الجودة وتحقيق وفرات مالية .

1- الاسباب الطوعية / الذاتية : فبالنسبة للأسباب الطوعية لتبني الادارة البيئية في المشاريع الصناعية، فتتعلق بالدرجة الأولى بـ :

- مقدار الأرباح التي يمكن ان تتحصل عليها المشروع في ظل دمجها للإدارة البيئية وهيكلها التنظيمي، من تخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية، تحقيق وفرات مالية ومزايا تسويقية، مما يزيد من قدرتها التنافسية .
- تقليل التكلفة من خلال إعادة التدوير والبرامج الأخرى والادارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المشروع .
- زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التطابق، مما يؤدي إلى التقليل من الهدر والوقاية من التلوث واحلال مواد كيميائية أخرى[1] .
- للإدارة البيئية أثر عميق في تحسين صورة المشاريع بيئيا وتحسين الصورة العامة للمشروع امام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المشاريع من كسب الثقة والدعم والولاء[2] .

كذلك[3] :

ومن أهم الأسباب أيضا التي دفعت المشاريع للاتجاه نحو تطبيق نظام الادارة البيئي EMS وعلى الأخص المواصفة ISO 14001 والتي ستكون عاملا أساسيا في تطوير التجارة الدولية :

- تسهيل عمليات التبادل التجاري وتذليل العقبات التجارية .
- تحقيق الأداء البيئي في جميع انحاء العالم .
- المساهمة في إيجاد توافق عالمي لتطبيق نظام الادارة البيئية وتوفير مصطلحات بيئية مشتركة تسهل من عملية الاتصال وذلك من خلال[1] :

[1] – سعد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة ادارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2002، ص 190 .

[2] – سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص 219-220 .

[3] – نجوى عبد الصمد طلال، الهام يحياوي، مرجع سبق ذكره .

* القدرة على فهم وتحليل واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

* الأخذ في الاعتبار ميزة فعالية إدارة الوقت في مواجهة الأعمال المطروحة .

* الاقتراب من المنظمات المماثلة لدراسة تجاربها والاستفادة منها .

* القدرة على الاستثمار في رأس المال البشري في الابداع والابتكار الفعال .

* القدرة على التعامل بين موارد المشروع والاتجاه بها إلى التكامل وصولا إلى المستويات أو القدرات التنافسية مع الغير .

2- الأسابا الاجبارية / الضغوط الخارجية : لا يعتبر الاتجاه الأول "الطوعي" السبب الوحيد الذي يدفع المشاريع إلى تبني المدخل البيئي في الادارة، بل أصبح أيضا استجابة لمطالب مجموعة من الجماعات الضاغطة :

- **الحكومات Governements** : تقوم الحكومات بسن سياسات وقوانين وتشريعات وتطبقها جبرا بهدف تحقيق السياسات البيئية، وتضع شروطا للتراخيص تمنحها للمشاريع الصناعية لتخضعها للنظم البيئية، كما قامت الحكومات باسناد هذه المسؤولية إلى هيئات متخصصة لديها القدرة على القيام بالعمال المتابعة للتأكد من عدم المخالفة لشروط هذه التراخيص وتشريعاتها البيئية، وأي مخالفة قد تصل إلى حد اعتبارها مسؤولية جنائية[2] .
- **جماعات الضغط البيئي Stakeholder pressure awareness, Image reputation** :

زاد الاهتمام بالادارة البيئية نتيجة سعي جماعات الضغط البيئي لمحاولة التأثير على المشاريع المسببة للتلوث لتحقيق أفضل أداء بيئي، ومن امثلة ذلك مشاريع التمويل ومشاريع التامين، وهيئات حماية البيئة وحماية البيئة وحماية حقوق المستهلك[3] .

- **المنافسون Competitors** : يمثل المنافسون أحد الأطراف الأساسية التي لا يمكن تجاهلها، حيث يمكن للمشاريع أن تفقد وضعها وقدرتها التنافسية محليا وعالميا إذ لم تراعي النواحي البيئية، وعادة ما تزداد الأعباء المالية نتيجة الأخطاء البيئية، وهذا يؤثر بطريقة مباشرة على القدرة التنافسية لها، وعلى بيع منتجاتها في الأسواق الدولية .
- **الممولون Financers** : البنوك من القطاعات التي تهتم بدراسة مدى التزام المشاريع الصناعية الراغبة في الاقتراض للتشريعات والقوانين البيئية حتى يتم تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات، ولا يحدث ذلك إلا إذا

[1] – عبد المحمدي، نظم الادارة البيئية (EMS)، مجلة الاسمدة العربية، العدد 05، 1999، ص 10 .

[2] – نجوى عبد الصمد طلال، الهام يحياوي، مرجع سبق ذكره .

[3] – محمد عبد الغني حسن ملال، إدارة وحماية البيئة، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة، ط1، 2005، ص 99-100 .

كانت تتمتع بإدارة بيئية سليمة التي تمكنها من تخفيض التكاليف وكسب ثقة العملاء وبالتالي زيادة الايرادات وسداد المستحقات والديون .

- **الباحثون والمنظمات Researchers and Organizations** : يهتم الباحثون والمنظمات المعنية بنظم الادارة البيئية بالمساهمة في تحقيق التوازن اليكولوجي بما يسمح بالمساهمة العلمية والعملية في مجال الانتاج الاخضر Green Production[1] .
- **المستهلكون Consumers** : تعد المنتجات التي تسبب اضرارا بيئية من السلع التي شهدت إقبال المستهلكين على شرائها والمنتجين على انتاجها تلبية لرغبات المستهلكين، حيث تعددت المسميات التي تطلق على هذا النمط من المنتجات مثل : المنتجات الخضراء Green Production، المنتجات الأخلاقية Etheical Production، المنتجات الصديقة للبيئة Friendly Production ويوجد في الكثير من دول العالم جمعيات تحث المستهلك على استخدام هذه المنتجات وترجمة اهتماماتها البيئية إلى قائمة مشتريات اسبوعية واستخدام قوته الشرائية كتصويت اقتصادي لتشجيع المنتجين على انتاج منتجات لا تسبب أضرارا للبيئة .
- **المساهمون والمستثمرون Investitors**: تواجه المشاريع ضغوطا من جانب كل من المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي والأداء المالي لها . وتتأتى حاجة هذه الفئات إلى مثل هذه المعلومات نتيجة لقناعتهم بأن الممارسة البيئية قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر، مما يؤدي إلى تضاؤل الأرباح[2] .
- **المتطلبات التعاقدية Contacts** : غالبا ما يقوم المشروع بتشجيع المورد على تحقيق أداء بيئي جيد، وأن تقوم شركة في عملية التصميم، وقد تلزمه أحيانا في تبني المواصفة البيئية ISO14000 رغم كونها طوعية، مثلما تقوم بيه الشركة العالمية NIKE حيث تملي مجموعة من الاشتراطات البيئية على مورديها، إضافة إلى حماية العمال والظروف العامة لبيئة العمل، وهذا ما تحاول إبرازه مع متعامليها، حيث يظهر ذلك في المنتجات النهائية المطروحة على مستوى أسواق أوروبا الغربية[3] .

[1] – اسماعيل طرق حسنين، تحليل وتحميل الأنشطة البيئية في ضوء مدخل محاسبة التكلفة على أساس النشاط، مجلة التكاليف، العدد 02 و 03، السنة ، 2000، ص 5 .

[2] – نجوى عبد الصمد طلال، الهام يحياوي ،مرجع سبق ذكره .

[3] – محمد زرتون بوحمراوني، نظام الادارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الثالث في تسيير المؤسسات والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز يومي 26 و 27 نوفمبر 2007، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

المطلب الثالث : مزايا الادارة البيئية وعوائقها

إن لتطبيق إدارة بيئية في كافة المشاريع وبشكل خاص الصناعية منها فوائد كثيرة وعلى مختلف الأصعدة، كما أن نقطة البدء لأي عمل يستهدف تطوير وتعزيز الادارة البيئية يتمثل في رصد وتحديد معوقاتها ومن ثم العمل على تجاوز وتذليل هذه المعوقات وهذا ما سيتم إبرازه في هذا المطلب .

أولا – المزايا الناتجة عن تطبيق الادارة البيئية :

يتعين ان نطبق المشروع ادارة بيئية للمساعدة في وقاية صحة الانسان والبيئة من التأثيرات الكامنة في أنشطتها ومنتجاتها، وللمساعدة في صيانة وتحسين جودة البيئة وخلق ثقة لدى الأطراف المتعاملين معها . هذه الفوائد يمكن استخدامها فيما بعد أساسا للاستراتيجية التسويقية وخصوصا في الأسواق العالمية .

1– الفوائد التي يجنيها المشروع الصناعي :

تساهم الادارة البيئية الناجحة في تحقيق جملة من الفوائد من خلال[1] :

- تحقيق وفورات اقتصادية تتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد، تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية .

- تحقيق الاستخدام الرشيد للطاقة عن طريق تبني تكنولوجيا نظيفة، أو عن طريق إقرار التدابير التي تعالج وتحد من التفاعلات الصلبة والسائلة والغازية .

- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين، فقد اقترحت بعض الدراسات مؤخرا أن الأبنية المناسبة بيئيا يمكن أن تزيد من إنتاجية العمال بما يعادل 15% .

بالاضافة الى[2] :

- زيادة قدرة المنظمة على تحقيق متطلبات التصدير .

- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية سواء على مستوى المنظمة او الصناعة أو الدولة .

- تطبيق نظام الانتاج الأنظف الذي يساعد على خفض الاستهلاك والحد من التلوث، فهي عملية متكاملة للإدارة البيئية تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي (تقليل التكلفة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار) وتحسين الأداء البيئي (تقليل ردود فعل العملية الانتاجية) .

---

[1] – براهيمي شراف، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

[2] – نهال محمد فتحي الشحات، برنامج لتطبيق نظام الادارة البيئية في الصناعات الكبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية، جامعة عين شمس، مصر، ص 102–103 .

فضلا عن هذا فإن المشروع الصناعي يستفيد من تطبيق الادارة البيئية بتحسين علاقته مع الأطراف المعنية بالتعامل وعلى الأخص المساهمين وذلك عن طريق[1] :

- كبد التزامه للعملاء وبالتالي كسب ولائهم .
- تحسين استخدام وتوظيف رأس المال .
- الحد من الحوادث التي ننشئ مسؤولية قانونية .
- توثيق علاقات الحكومة بالصناعة .

2- الفوائد بالنسبة للمجتمع :

إن تبني وتطبيق الادارة البيئية في المشاريع الصناعية يحقق فوائد جهة للمجتمع أهمها[2] :

- الاستخدام الكفء للموارد (الأراضي، المياه، الطاقة ...الخ) .
- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الانسان والناتجة عن الانبعاثات الصناعية .
- زيادة الوعي البيئي وتكوين ثقافة عامة داعمة للبيئة .

ثانيا – عوائق الادارة البيئية :

يمكن ايجاز أبرز معوقات الادارة البيئية في النقاط التالية[3] :

1- عدم توافر الكوادر البشرية الكفؤة : يعتبر العنصر الحيوي والهام بدونه يصعب الحديث عن الادارة البيئية، ليس فقط لأنه يقع على عاتقه وضع السياسات والتوجيهات والأدوات والوسائل والمقاييس والمعايير البيئية، بل لأنه بواسطته يمكن نقل جميع هذه الاجراءات والتدابير إلى حيز التنفيذ .

2- ضعف بنية التنظيم : يعني عدم تخصيص إدارات تعالج المشاكل البيئية بشكل لا مركزي، حيث تشكل مركزية الادارة عبئا على الادارة العليا وتؤدي إلى تأجيل حل المشاكل المستعجلة .

3- نقص المعلومات : إن قاعدة المعلومات التي يعتمد عليها صانعو القرار البيئي من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية البيئية غير كافية .

---

[1] – عباس مهندي محمد صلاح الدين، نظم الادارة البيئية والمواصفات القياسية، دار النهضة، القاهرة، سنة 1998، ص 15 .

[2] – براهيمي شراف، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

[3] – توفيق محسن عبد الحميد، الادارة البيئية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ،سنة 1993، ص 43 .

4- غياب التخطيط البيئي : حيث ينعدم اهتمام العديد من المنظمات بالجانب البيئي تخطيطا ومرد ذلك إلى طول فترة التخطيط وعليه فإنهم يعتبرونها تكاليف عديمة الجدوى، بالاضافة إلى عدم توفر بعض المنظمات على أنظمة تنبؤ .

5- ضعف المنظمات غير الحكومية : المهتمة بالبيئة والتي تلعب دورا كبيرا في الدفاع عنها والحفاظ عليها وفي إشراك المجتمع ككل في الدفاع عنها .

6- نقص في الامكانيات المالية : المخصصة لتمويل المشروعات البيئية الدفاعية والوقائية الموجهة لحماة وصون البيئة والموارد البيئية وترشيد استخدامها .

بالاضافة إلى بعض الأخطاء التي تقوم بها المنظمة والتي تؤدي بدورها إلى إعاقة وعرقلة تنفيذ نظام الادارة البيئية بنجاح[1] :

- أن يقرر مسؤول نظام الادارة البيئية أن يقوم بالعمل بمفرده .
- إشراك العاملين في اللحظات الأخيرة والاعتماد الزائد على الاستشاريين .
- إسناد مسؤولية تنفيذ الادارة البيئية لمسؤول النظام كعمل إضافي إلى جانب عمله الأصلي.
- إهمال وسائل وأدوات الاتصال .
- التركيز الشديد على عنصر الحصول على شهادة الإيزو 14000، والتباطؤ وعدم الاستمرارية عند الحصول عليها مما يؤدي إلى فشل النظام ككل .

هذه المعوقات والصعوبات كانت ولا زالت تحد من فاعلية الادارة البيئية وتسهل من توسيع وتعميق المشكلات البيئية وآثارها السلبية، وتعيق التنمية لذلك لا بد من التغلب عليها لتحقيق تطبيق سليم وفعال لإدارة بيئية صحيحة

[1] – صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر، نظام الادارة البيئية والتكنولوجية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2006، ص 219-218

المبحث الثالث : ماهية نظام الادارة البيئية وفق مواصفات ISo 14000

يعتبر نظام الادارة البيئية مجموعة من الأدوات التي تم اعدادها من طرف هيئات متخصصة للشركات أو المؤسسات التي تهدف إلى تحسين إدارة أدائها البيئي وهو سلوك طوعي، فلكل مؤسسة أن تقرر أن تتبنى او لا تتبنى نظام الادارة البيئية وغالبا ما يتخذ هذا القرار على مستوى الادارة العليا ولا يحل نظام الادارة البيئية محل التشريع في محل البيئة بل تسعى المؤسسة من خلاله إلى تحمل مسؤولياتها البيئية وإدارة النشطة اليومية بطريقة منظمة تتسم بالطابع الرسمي .

المطلب الأول : نشأة نظم الادارة البيئية وأنواعها

أولا– نشأة نظم الادارة البيئية :

بعد نهاية الحرب العالمية اقترحت مجموعة من الدول الاوربية إنشاء منظمة دولية متخصصة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف منها توحيد المواصفات المعتمدة في الصناعة لتسهيل عملية التبادل التجاري فيما بينها والتسريع في العودة إلى المجال الصناعي العالمي وبما يحول دون سيطرة الولايات المتحدة على الأسواق العالمية لذلك تم عقد لقاء عام 1946 بين وفود 25 دولة في لندن واتفقوا على إقامة منظمة دولية عرفت بمنظمة المواصفات الدولية ISO واختيرت مدينة جنيف مقر لها، باشرت المنظمة عملها الفعلي بتاريخ 1946/02/23 فإصدار جملة مواصفات موحدة مهمة على الدول الأعضاء في المنظمة[1] .

وعلى إثر النجاح الذي حققته منظمة المواصفات الدولية ISO في مجال نظام إدارة الجودة ISO 9000 من جهة والتلوث البيئي الكبير جراء ما خلفته الثورة الصناعية وما لقيه من أشباه من طرف المهتمين في كافة دول العالم جعل التوجه العالمي ينصرف نحو زيادة الاهتمام بالادارة البيئية بوصفها الوسيلة المناسبة لتصحيح أوضاع التلوث والصناعة، مما ادى إلى تصاعد العديد من الدعوات الموجهة إلى منظمة المواصفات الدولية من قبل منظمة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات والحكومات لاصدار مواصفة متخصصة بإدارة البيئة للأنشطة المنظمة في هذا المجال[2]

[1] أحمد تي وأخرون، دور نظم الادارة البيئية ISO14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02 ،سنة 2016، ص 116 .

[2] – عمر محمد عماد الدين، بلال الجميعي هشام، واقع بيئتي المؤسسات الصناعية لإدارة البيئة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، قسم علوم التسيير ،موسم 2020/2019، ص 28 .

وفي شهر اوت 1991 تم تشكيل مجموعة استشارية من طرف المنظمة الدولية للتقييس ISO مختصة بتطوير مقاييس عالمية قادرة على وضع مدخل عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس إدارة الجودة ISO 9000 إلى جانب تعزيز قدرة الشركات على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي وتسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض وإزالة الحواجز التجارية وقد اثمرت نتائج أعمال المجموعة عن تشكيل اللجنة الفنية (ISO 1TC 207) للعمل على إصدار مواصفات لإدارة انظمة البيئة من قبل ISO [1] .

وعبر عدد مقابلات قامت بها اللجنة الفنية في مدينة تورنتو في كانون الثاني 1993 ثم في استراليا في أيار 1994 واوسلو في كانون الثاني 1995 والذي عرض فيه خمس مسودات عمل كمواصفات دولية وتم المصادقة عليها في المقابلة ثم عرضت على جميع أعضاء منظمة ISO للتصويت تمت الموافقة نهائيا في شباط 1996 وفي أيلول من نفس العام صدرت سلسلة المواصفات ISO14000 بشكلها النهائي متضمنة عدة اصدارات طوعية دولية ترشد من خلالها إلى المتطلبات العامة لتكوين نظام إدارة بيئية مع طريقة تنفيذ[2] .

ثانيا– أنواع نظم الادارة البيئية : من اهم نظم الادارة البيئية نجد المواصفات القياسية الثلاثة الآتية :

1– المواصفة البريطانية (BS7750) .

أصدر المعهد البريطاني للمواصفات (BSI) British Standard Institution عام 1992 نظام للإدارة البيئية، عرف بالمواصفة البريطانية رقم (BS7750) وقد تم تنقيحها عام 1994، لتصدر بطبعة ثانية، والتي لازالت معتمدة حتى الآن في المملكة المتحدة وقد شكلت أساسا لتطوير المواصفة الدولية ISO14000 إلا أنها أقل مرونة واكثر تحديدا ويصعب تطبيقها على المستوى العالمي، لذا اعتمدت مواصفة ISO14001 بوصفها مواصفة قياسية عالمية بعد ان تم تبسيط شروط المواصفة البريطانية وتحقيق متطلباتها العملية ضمن المواصفة الدولية[3] .

[1] – بهجت عطية راضي، هشام يوسف العربي، إدارة الجودة الشاملة (TQU) المفهوم والفلسفة والتطبيقات، دار روابط النشر وتقنية المعلومات، القاهرة ،سنة 2016، ص 161 .

[2] – أحمد تي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 117 .

[3] – أحمد تي، نفس المرجع ، ص 115 .

2-المواصفة الاوروبية (ECO-Manageant &Audit Scheme)

تبنى الاتحاد الاوروبي النسخة الخاصةة لادارة البيئة وخطة التدقيق سنة 1993 واصبحت سارية المفعول سنة 1995 وتم تنقيحها سنة2001 لتعكس نظام طوعيا للمنظمات التي ترغب في تقييم وتحسين ادائها البيئ، وعلى الرغم اعتماد بنائها عل المواصفة البريطانية الا انها اكثر المواصفات تشددا وتفصيلا، بسبب تاثير التريعات البيئية الالمانية الصارمة عليها .

تتشابه المواصفة الاوروبية في بعض جوانبها مع المواصفة الدولية iso14000 من حيث طلب الاعلان على السياسة البيئية والتزام الادارة العليا بتنفيذها واستمرار العمل لتحسين نظام الادارة البيئية، وكذلك اجراءات التدريب والتدقيق ... الخ الا ان المواصفة الاوروبية تركز على الموقع، في حين تركز المواصفة الدولية iso14000 العديد من القضايا المتعلقة بالمنتج وعمليات الانتاج، ومن ثم فان المواصفة الدولية قابلة للتطبيق لا في المنظمات الانتاجية فقط وانما ايضا في المنظمات والهيئات المختلفة وفي مقدمتها المنظمات الخدمية .

3- المواصفة الدولية (iso14001) Internatinal Standard

تعد المواصفة iso14001 مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية وفي ضوئها حددت المتطلبات الاساسية لاقامة نظام ادارة بيئية، وقد اعتمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره سنة 1996 لتمكين المنظمة من صياغة السياسة والاهداف مع الاخذ بنظر الاهتمام المتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بشان الجوانب البيئية المهمة، وتطبق هذه المواصفة على اية منظمة تسعى الى صياغة وتحسين وتطبيق نظام ادارتها البيئية، والمطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة واقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الادارة البيئية من قبل جهة خارجية، والتقرير والاعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة وغاية هذه المواصفة هو تزويد المنظمات بعناصر نظام ادارة بيئية فعالة يمكنن ان تتعامل مع المتطلبات الادارية الاخرى للمنظمة، كما تسعى الى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين اهداف البيئة والاهداف الاقتصادية، وقد وافقت لجنة التقييس الاوروبية على القبول بمتطلبات المواصفة، بمايلي متطلبات المواصفة الاوروبية على ان يضاف اليها :

- اعداد كشف بالاداء البيئي ويحدد فيه وثائق (EMAS) وما ينبغي ان تحتويه تلك الوثائق
- ايضاح القضايا البيئية المتعلقة بالمنتجات التي تعدها المنظمة لذوي المصالح .

المطلب الثاني : مفهوم نظام الادارة البيئية ISO14000 ومتطلباته

اولا : مفهوم نظام الادارة البيئية ISO14000

-تعرف المواصفة الدولية ISO14000 بانها مواصفات موثوقة تستدعي من المنظمة المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد الاولية وانتاج ومعالجة وتصريف الفظلات الخطيرة .

-الايزو 14000 هي مجموعة من المعايير القياسية التي وضعت من قبل المنظمة الدولية للتقييس بجنييف وبمعنى اخر ان سلسلة الايزو 14000 هي مجموعة من نظم الادارةة البيئية التي ظهرت بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة مععمل توازن من احتياجات البيئة.

-الايزو 14000 هي مجموعة من المقاييس تمثل مدخل يحدد انظمة ادارة عمليات أي منظمة، مع التركيز على النواحي البيئية لانشطتها ومنتجاتها والخدمات التي تقدمها، حيث يجب على المنظمات ان تسعى ليس فقط لارضاء عملائها بل ايضا الى ادارة موضوعات البيئة التي تخصها بفعالية، وان تظهر كذلك قدرا مناسبا من المسؤولية البيئية للجماعات واصحاب المصلحة في المجتمع للمتهمين بالبيئة والذين تتنامى اعدادهم باستمرار.

ثانيا– متطلبات نظام الادارة البيئية ISO14000

يتوقف عمل نظام الادارة البيئية وفقا للمواصفة ISO14000 على وجود مجموعة من المتطلبات المستمدة من فلسفة إدارة الجودة البيئية الشاملة المبينة بالاساس على نموذج دورة ديمنك Deming، لتحسين الجودة (PDCA) ولكن باسقاط على الجانب البيئي .

حيث تبدأ هذه الحلقة بالتخطيط البيئي (خطط Plan) من خلال تحديد السياسة والتخطيط لتنفيذها ومن ثم تأتي مرحلة التنفيذ (افعل Do) والتي تم فيها تنفيذ برامج العمل بناء على توفير الموارد والوسائل اللازمة، أما المرحلة الموالية فهي الرقابة البيئية (افحص Check) من أجل القياس والقيام بالاجراءات الوقائية التصحيحة لتصل الحلقة في النهاية على عملية المراجعة (صحح Act) من أجل تحقيق التحسين والتطوير في الأداء البيئي[1] .

جاءت متطلبات مواصفة نظام الادارة البيئية الايزو 14001 في السند الرابع من محتويات اصدار 2004 والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية :

[1] – راشي طارق، تقييم ماهية الادارة البيئية وفق المواصفات الايزو 14000 إلى ادماج الجوانب البيئية في الوظائف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، 2017–2018، ص 72– 77 .

1- المتطلبات العامة : يجب على الادارة العليا أن تنشئ نظام إدارة بيئية وتوثقه وتنفذه وتحافظ عليه وتحسنه باستمرار طبقا لمتطلبات المواصفة الدولية كما تحدد كيف يمكن تحقيق هذه المتطلبات .

2- السياسة البيئية : السياسة البيئية هي وضع المؤسسة بيان أو اعلان يحدد نواياها ومبادئها والتزاماتها البيئية وتستخدم هذه السياسة كإطار التنظيم والعمل ووضع الأهداف والغايات البيئية .

3- التخطيط : تعد مرحلة التخطيط من المتطلبات الالزامية للمواصفة وتتبع عمليات التخطيط خطوات تبدأ بتحديد جوانب البيئة وهي أكثرها أهمية ويجري بعدها تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المؤسسة ومن ثم تكوير الأهداف والغايات البيئية وبالتالي اعداد برنامج عمل لانجازه وفق المطلوب، وبما يتناسب والمعلومات المستلزمة

4- التنفيذ والتشغيل : يستدعي التنفيذ التابع لنظام الادارة البيئية التزاما من قبل جميع العاملين في المؤسسة وبذلك لم يعد اقتصار المسؤوليات البيئية على الأقسام المتخصصة بل أضحت تدخل ضمن أعمال المؤسسة ككل.

5- الفحص والاجراءات التصحيحية : يعد هذا العنصر من المفاتيح الاساسية في عملية تقييم الأداء للمؤسسة وتتطلب اجراءات موثقة لعملية الفحص الدورية .

6- مراجعة الادارة : تقوم الادارة العليا للمؤسسة بالمراجعة وبصورة شاملة لنظام الادارة البيئية على فترات منظمة لضمان الاستمرارية والفعالية وذلك بناء على نتائج مرحلة الفحص والتدقيق والتقييم السابقة والأخذ بعين الاعتبار فرص التحسين المستمر التي تتوفر من خلال التقييم المتواصل لأداء نظام الادارة البيئية أداء السياسات والأهداف والغايات البيئية كما يجب أن تشمل مخرجات مراجعة الادارة على قرارات أو أفعال لها علاقة بالتغيرات الممثلة في السياسة البيئية والأهداف والغايات وعناصر أخرى في نظام الادارة البيئية متماشية مع الالتزام بالتحسين المستمر .

المطلب الثالث :عوامل نجاح نظام الادارة البيئية :

أولا- عوامل نجاح تطبيق نظام الادارة البيئية :

إن الدافع الرئيسي وراء الاهتمام المتزايد بنظم الادارة البيئية هو الرغبة في تقليل من التدهور المتصاعد للبيئة ولكي تنجح المؤسسة في تطبيق ISO14000 عليها أن تلتزم بالآتي[1] :

1- العمل على تبني ISO14000 وانظمة إدارة الجودة البيئية حول ثقافة المؤسسة .

[1] - بوعون محمد، تكامل ادارة الجودة الشاملة والادارة البيئية لتحقيق الأداء المتميز في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة البيئة والسياحة جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص 29 .

2- العمل على مقاومة التقيد، وتحديد نقاط القوة والضعف في تبني الادارة البيئية .

3- وضع الهداف والغايات الطويلة والقصيرة المدى حتي يكون بالامكان التعرف على ما تم انجازه .

4- يمكن اعتبار التزام الادارة الوسطى والعادية كمدخل جيد لتبني ISO14000 .

5- البد بالبرامج البيئية التي تعطي مزايا مبكرة من اجل العمل بقوة في البرامج الطموحة الأخرى .

6- تبني مواصفات عالية من التحسن المستمر .

7- التركيز على المقترحات البيئية للعاملين والتعامل معها بجدية، مما يضمن تحفيزهم .

8- السعي للحصول على دعم الهيئات الحكومية للمبادرات التي تقوم بها المؤسسة فيما يخص البيئة .

9- يعتبر التقييم الذاتي خطة ايجابية لتعزيز نظام الادارة البيئية .

10- تحليل الفجوة على مستوى كل متطلبات الادارة البيئية وصولا إلى تحليل الفجوة الكلية لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة .

11- البدء بتحسين النظام القائم ثم التوجه نحو ISO14000 التي تعد اقرارا بوجود نظام فعال .

12- التحسين المستمر، إن التطبيق الجيد لنظام الادارة البيئية بشكل محركا قويا للتحسينات القادمة.

13- القيام بالمبادرات البيئية : دليل على أن المؤسسة تقود مجلها البيئي وتحدد اتجاهاته الجديدة .

14- العمل على انشاء الميزة التنافسية المستدامة وهذا هو الهدف النهائي بالنسبة للمؤسسات، في ان تكون التزاماتها البيئية مصدرا للميزة التنافسية المستدامة وهذا ما يجعل المؤسسة قائدا بيئيا في ميدانها .

المطلب الرابع : فوائد تطبيق نظام الادارة البيئية ISO14000 والانتقادات الموجهة له

ان تطبيق مجموعة المواصفات البيئية ISO14000 ميزات وفوائد عدة تعود على نتائج مشاريع المؤسسات، لكن على الوجه الآخر فقد وجد لهذا التطبيق مجموعة من الانتقادات

أولا– فوائد نظام الادارة البيئية وفقا للمواصفة ISO14000

أظهر تنفيذ الموصفات الخاصة بالبيئة مزايا عديدة منها[1] :

- التوافق المتزايد مع التشريعات البيئية والأهداف الاستراتيجية للمشروع، فقد وجد kana et innito سنة 2000 أن هناك علاقة بين العمل التشريعي والأداء البيئي للمشاريع، حيث أن تحديد العلاقة بين المقاييس البيئية الموضوعة من قبل المسؤولين الأساسيين عن البيئة في الدولة والمقيمين للأداء البيئي لتلك المشاريع، تحقق فوائد طويلة الأمد للبرامج البيئية المعتمدة على مستوى تلك الدولة .

- إيجاد أسواق ومستهلكين جددفقد لاحظ كلا من Alorand cagopor ,Dhaya سنة 1995 بوجود اتصال واسع بين المستهلكين والاداء البيئي حيث وجد ما يسمى بالمستهلك الأخضر .

- تعزيز صورة المشروع لدى المنظمين والموردين والمستثمرين والأفراد والجهات الأخرى المتعاملة مع المشروع .

- رفع معنوبات العاملين اتجاه مسؤولياتهم البيئية .

- تطبيق المواصفة يزيد من ابداع المشاريع وقدرتها على التنافس لأجل الحصول على حصة سوقية أعلى .

- تحسين التخطيط المالي من خلال تحديد رأس المال الرئيسي والمستقبلي وتكاليف تشغيل نشاطات الادارة البيئية

- تحسين أسلوب مواجهة الازمات والطوارئ البيئية المفاجئة من خلال برامج مدروسة .

- اياجد لغة عالمية بسيطة ومفهومة لإدارة البيئة لتطبيق الايزو 14000 يؤدي إلى فهم اللغة والمصطلحات المستخدمة في الادار العلمي، لهذا يساهم اعتماد مواصفة دولية موحدة ذات مصطلحات مقبولة دوليا وبمفاهيم متفق عليها على تسيير فهم المصطلحات المستخدمة في مختلف الدول كما يساهم التواصل والتفاهم بين مختلف الاطراف المعنية .

- أصبحت شركات التأمين في الوقت الحاضر ذات وعي بيئي متكامل، فأصحبت تهيئ معاملات خاصة وأقل كلفة للمشاريع التي تحصل على هذه الشهادة المطابقة للإدارة البيئية وذلك لأنها تدل على أن المشروع الذي يحسن أداؤه البيئي تعرضه للمخاطر البيئية .

- تطبيق المواصفة البيئية تزيد من فرص التصدير فضلا على القدرة التنافسية في الاسواق الدولية .

[1] – عبدالكريم لحيلح، دور نظام الادارة البيئية ايزو 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائريةدراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2016_2017، الصفحة 87 .

- تقوم الهيئات المختلفة بالاسترشاد بالمواصفة البيئية في قياس درجة جودة أدائها البيئي وذلك بهدف تحقيق المزيد من التطور والتحسين في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجات البيئة الاقتصادية .

- فتح أسواق جديدة ن حيث أن زيادة الوعي البيئي لدى المشروع سيزيد من فرص التعاون المشترك في الأسواق الدولية، والتغلب على الكثير من عقبات التبادل التجاري .

- العلاقات الجيدة، حيث يرفع الالتزام بالأداء البيئي مستوى الثقة بالمشروع، مما يساهم في خلق علاقات تجارية جيدة مع المساهمين والعاملين .

- تركز مجموعة الايزو14000 أساسا على رفع المؤشرات المحددة بقياس الاداء، ومع الالتزام بالتحسين المستمر في الادارة البيئية والتدريب وتزويد العاملين بالمعلومات الكافية عن العمل الاداري البيئي .

- يعمل تطبيق الايزو 14000 على تحسين الأداء وتخفيض تكلفة العمل كنتيجة حتمية للتخفيض أو الحد من النفايات، توفير تكلفة تداولها ومعالجتها وتخفيض استعمال الطاقة .

بالاضافة إلى ما سبق بين المسح الذي أجرته إحدى الهيئات الدولية المتخصصة في مجال البيئة لمجموعة من الشركات التي طبقت نظام الايزو 14000، أن كافة هذه الشركات قد استفادت بشكل فعلي من تطبيق غدارة الجودة وفي ما يلي بعض القراءات من هذه الدراسة[1].

- 60% من الشركات حسنت سمعتها .
- 61% استفادة ماديا وبشكل مباشر .
- 40% حسنت علاقاتها مع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة .
- 28% حصلت على ميزة ايجابية مقابل المتنافسين .
- 23% ساهمت الشهادة في الابقاء على المؤسسة من الانهيار .
- 12% حسنت ظروف العمل لديهم .

[1] – كرمية محمد عماد الدين، هلال جمعي هشام، مرجع سبق ذكره، الصفحة 31_32.

ثانيا – الانتقادات الموجهة لنظام الادارة البيئية وفقل للمواصفة ايزو14000 :

بالرغم من المزايا التي يقدمها ISO14000 إلا أنه وجهت له مجموعة من الانتقادات[1]:

- ضعف المعايير التنافسية فتبني ISO14000 يضمن الكفاءة العملية ولا يضمن الأداء البيئي .

- غياب معلومات تكون المؤسسة ملزمة بالكشف عنها الجمهور وهذا ما يجعلها مواصفة انكفائية .

- تلزم المؤسسات النتعددة الجنسيات بتطبيق وتبني المواصفة عبر العالم، كما أنها ملزمة بتطبيق معايير كل دولة او اقليم مما يعني ان المؤسسات سوف تخضع لمعايير مزدوجة .

- المواصفة ISO14000 طوعية، ومستوى الالتزام منوط بالوعي البيئي، فبعض المؤسسات يمكن أن تتجاهلها مطلقا، أو تلتزم التزاما ادنى بالمتطلبات البيئية .

- قد تعتبر ISO14000 خط دفاع قوي ضد جماعات الضغط البيئي في المجتمع، هذه الجماعات التي تطالب المؤسسات بالارتقاء بالتزاماتها البيئية .

[1] – بوعون محمد، مرجع سبق ذكره، ص 30-31 .

خلاصة الفصل :

من خلال كل ما تم تناوله في هذا الفصل اتضح لنا ان دول العالم بشقيه المتطور و الدول النامية ادركت ان تحقيق مستقبل مستدام لا يكون الا من خلال تطبيق الادارة البيئية، باعتبارها المنهج الفعال القادر على ذلك من خلال الموازنة بين متطلبات المؤسسات و مشاريعها الانتاجية و الصناعية و من بيئتها المحيطة و علاج الخلل الحاصل بينها و الذي انجر عنه سابقا عدة مشاكل كالندرة و التلوث مثلا و عليه فالمؤسسات اليوم اصبحت تركز على هذا المنهج نظير ما قدمه و ماحمله من ايجابيات و فوائد عدة لعل من ابرزها بعث منهج صناعي جديد بمباذئ صديقة للبيئة، فنرى اليوم مؤسسات تطابق بين المتطلبات القانونية و بين الاعمال التي تقوم بها في البيئة و اضحت لها منتجات ذات صبغة خاصة و مميزة عرفة بالمنتجات الخضراء او الصديقة للبيئة و التي مكنتها من الولوج الى الاسواق العالمة و تحقيق التميز في العديد من الجوانب كل هذا و ذلك نتيجة تبني هذا المنهج الحديث .

الفصل الثاني:

السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد :

البيئة بمختلف ما تحتويه من ماء، هواء، تربة، و مواد طبيعية ... و غيرها على المؤسسة الاقتصادية ان تحافظ عليها و ان تسعى جاهدة لحمايتها من التلوث بمختلف اشكاله .

ردود الفعل المختلفة التي تقوم بها المؤسسة تمثل سلوكياتها البيئية لكسب الرهانات البيئية التي تواجهها لتحقق من خلالها ميزة تنافسية، دون الاكتفاء بالمشروعية فقط، من خلال تطبيقات السياسة البيئية الحقيقية المستهدفة في ظل افكار التنمية المستدامة الرامية الى الحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان نصيب الأجيال القادمة .

بالأضافة الى التطلع لضمان حياة ذات نوعية أفظل، هعذا من جهة و من جهة اخرى فان الضغط الذي تمارسه الدولة على هذه المؤسسات الاقتصادية من خلال التشريعات البيئية اصبحت المؤسسة مجبرة من ورائه لتعمل و تزاول أنشطتها مع ألاخذ بعين ألاعتبار البيئة كعنصر مؤثر قد يكون سببا في زوالها .

و لذلك سيتم من خلال هذا الفصل التطرق الى المباحث التالية :

_الاطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية والبيئة

_السياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية

_السلوك البيئي معداته وانواعه

المبحث الأول :الاطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية والبيئة

سوف نتطرق في هذا المبحث الى :

_ماهية المؤسسة الاقتصادية

_ماهية البيئة

_تطور العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف المؤسسة الاقتصادية والتي حاولت الاحاطة بهذا المفهوم من زوايا متعددة، قانونية، تنظيمية، انتاجية، ومن خلال النظام المفتوح الذي يجعلها تؤثر وتتأثر ببيئة الأعمال المحيطة بها، حيث تعد البيئة الطبيعية أهم أركانها .

1- من المنظور القانوني : " تعد المؤسسة الاقتصادية تجمه بشري يتم من خلاله توحيد جهود أعضائه وتظافرها من أجل تحقيق أهداف مشتركة أنشأت المؤسسة من أجلها وفق إطار قانوني يحدد الحقوق والصلاحيات لمجمل تلك الأفراد وللعلاقات التي تربطهم ببعضهم البعض وبالمحيط الخارجي للمؤسسة " .

2- من المنظور التنظيمي : " تعد المؤسسة جملة من الوظائف والمهام والمسؤوليات تربطها تتصل ببعضها ضمن قنوات متعددة، حيث يختلف كل هذا باختلاف تلك الوظائف والمهام وقنوات الاتصال، لكل منها البناء التنظيمي الذي يناسبها ويتم إدارة كل ذلك وفق جملة من التقنيات والمهارات تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وضع القرار "[1] .

3- من منظور النظم : تعد المؤسسة الاقتصادية " نظاما متشابكا مفتوحا يتكون بدوره من مجموعة من الأنظمة الفرعية يؤثر ويتأثر ببيئة الأعمال المحيطة به، حيث تمثل العملاء والموردون والمنافسون وتقلبات الأسواق وغيرها، العناصر الأكثر تأثيرا فيه علاوة على المكونات الاقتصادية الأخرى والقانونية والمناخ السياسي والثقافي والاجتماعي وغير " .

[1] – منير فوزي، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 15 .

4- من المنظور الانتاجي : إن محصلة وظئف المؤسسة الاقتصادية تتمثل في وظيفة الانتاج التي تعتبر على أنها : " عمليات خلط وتمويل (الموارد) المادية والبشرية وتناسقها وفق نسب معينة تعطي في الأخير مخرجات مع سلع وخدمات جاهزة للاستعمال تتعدد فيها المنافع والمزايا لطالبيها ومسيريها وعامليها وللمجتمع بأسره "[1] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صاغة تعريف يجمع أهم النقاط من أجل تحديد الاطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية كما يلي:

المؤسسة الاقتصادية تعد مكانا يلتقي فيه عدد من الأفراد يقومون بنشاطات ومهام محددة تربطهم علاقات عمل فيما بينهم ومع المحيط الخارجي يحددها القانون، تتظافر جهودهم من خلال عمليات المخرج والتمويل التي تجري على موارد (مدخلات) المؤسسة بتقنيات ومهارات معينة قصد تحقيق (مخرجات)تتمثل في منتجات نهائية وجاهزة للاستهلاك مع سلع وخدمات بأقل تكلفة ووقت، تتحقق من خلال مصالح كل الأفراد من مالكين ومسيرين ومتعاملين والمجتمع ككل.

المطلب الثاني: ماهية البيئة

يجب التنويه هنا الى أن كلمة " البيئة " في بحثنا هذا المقصود بها البيئة الطبيعية ولا نقصد بها بيئة الأعمال، التي تعرف على انها "كل العوامل المحيطة بالمؤسسة والمؤثرة عليها " والبيئة الطبيعية هي جزء من بيئة الأعمال.

إن البيئة كمصطلح ليس من السهل وضع تعريف محدد ودقيق له وذلك لتعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح في كل فرع من فروع العلوم المختلفة، فالباحث في كل فرع من هذه الفروع من هذه العلوم يعرف البيئة وفقا لرؤيته الصادرة على زوايا تخصصه.

1_تعريف البيئة لغة :

في اللغة العربية كلمة البيئة مشتقة من الفعل الماضي " باء " و " بوأ " ومضارعه " يبوء " وتشير معاجم اللغة العربية الى أنه استخدم في أكثر معنى ولكن أشهر هذه المعاني ما كان أصله اللغوي يرجع الى الفعل " باء " ومضارعه "

[1] – أحمد عيشاوي، المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للدالرة البيئية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي العلمي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص 170 .

يبوء "، بمعنى نزل وأقام فيقال يبوء المنزل، أي أعده[1]، وتبوأت أيب نزلته والبيئة في اللغة المنزل وهي ما يحيط بالمجتمع والفرد ويؤثر فيه قال تعالى : " وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء "[2] .

وأيضا قوله تعالى : " واوحينا الى موسى واخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا "[3] .

أما في اللغة الانجليزية فكلمة بيئة تقابلها " Environement" والتي تدل على الظروف المحيطة والمؤثرة في تنمية حياة الكائن الحي[4] .

2 _تعريف البيئة اصطلاحا :

لا يختلف المعنى الاصطلاحي للبيئة عن المعنى اللغوي فمعظم التعريفات تشير الى أن البيئة هي " ذلك الاطار الذي يحيي فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياه ويمارس فيه علاقته مع بني البشر "[5] .

لهذا يمكن القول أن كلمة بيئة تعني المكان وحالاته الطبيعية ويتطابق المفهوم باللغة العربية الى حد بعيد مع تعريف علم " التبوء " "Ecology"، والذي يعد أحد فروع علم الأحياء "Biology"، وكلمة "Ecology " مشتقة من الكلمتين اليونانيتين "oikos" وتعني المنزل أو البيت، و "logos" وتعني علم[6] أي علم التبيؤ وهو العلم الذي يبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض والوسط الذي تعيش فيه، فالبيئة إذا " هي الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ويشمل ضمن هذا الاطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الانسان ويشكلون سويا سلسلة متصلة فيما بينهم "[7] .

---

[1] – نعيمة يحياوي، فضيلة عاتلي، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الاسلامي، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر 2012، جامعة ورقلة، ص 123 .

[2] – القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 56 .

[3] – القرآن الكريم، سورة يونس، الآية 87 .

[4] – فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2009، 2010، ص 345 .

[5] – حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012 .

[6] – عبد القادر عوينات، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2008، ص 15 .

[7] – نورة بوزير، معالجة التكاليف البيئية وفق متطلبات المسؤولية الاجتماعية، دراسة حالة نفطال ن وحدة GPL رقم 74، أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2015/2014، ص 03 .

3_ المفهوم الايكولوجي للبيئة :

تعرف البيئة ايكولوجيا بأنها مجموع المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في حياة ونمو الكائنات الحية[1] .

كما يرى كوبر "COOPER" أن الاطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها البعض وهي : البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية المستخدمة كمستودع لاستيعاب المخلفات ويمكن اعتبار البيئة كمستودع للموارد الطبيعية المستخدمة لاشبلا ع حاجات الانسان وفي نفس الوقت وبالتالي تعتبر كمكب ومآل لمخلفات الانسان .

من خلال ما سبق نستنتج أن البيئة ايكولوجيا تمثل المحيط الذي يعيش فيه الانسان ويمارس نشاطه وهي خزان الموارد البتي تتفاعل مع بعضها البعض فتؤثر على الانسان وتتأثر به غير أن هذا المفهوم الايكولوجي للبيئة لا يربط بين البيئة والعادات والتقاليد التي يرتبط بها الانسان في سلوكاته وأنشطته الاستهلاكية كما يتجلهل شكل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في تنظيم المجتمع .

4- البيئة في الفكر المعاصر :

لاحظنا من خلال التعريف الايكولوجي للبيئة أنه يرتكز على الطبيعة المحيطة بالانسان ولكن في الفكر المعاصر عرفت البيئة على أنها " ذلك المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها "[2] .

وهي "مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها "[3].

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، البيئة على انها "رصد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته"[1] .

---

[1] – رندة صياد، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة والعمران في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 09 .

[2] – عبد الكريم لحيلم، دور نظام الادارة البيئية ISO14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، السنة الجامعية 2017/2016، ص 13 .

[3] – رندة صياد، مرجع سبق ذكره، ص 09 .

ويتفق العلماء الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن كلمة البيئة تعني العناصر الطبيعية والحياتية التي تتواجد حول وعلى سطح وداخل الكرة الأكرة الأرضية .

مما سبق نستنتج أن البيئة بمنظار الفكر المعاصر تمثل المحيط الذي يعيش فيه الانسان وينشأ فيه، كما أنها مستودع لموارده المتفاعلة فيما بينها لتحدث تأثيرا في الانسان والتأثر بسلوكه ومن هذا المنطلق فإن البيئة بمعناها العام تشكل كل العوامل الحيوية وغير الحيوية بمعنى انها تشمل كل الكائنات الحية المرئية وغير المرئية الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة .

5_النظام البيئي :

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم النظام البيئي ثم نستعرض عناصره .

5_1 مفهوم النظام البيئي :

إن مصطلح النظام البيئي (Ecosystem) يوضح عناصر البيئة المختلفة أو مكوناتها التي تشمل الماء (water) والهواء (air) والتربة (soil) بالاضافة إلى مختلف الكائنات الحية الدقيقة والجماعات ذات العلاقة بالبيئة[2]، وبالتالي فالنظام البيئي هو عبارة عن أي وحدة تنظيمية أو مكانية تشمل كائنات حية ومواد غير حية متفاعلة بحيث يؤدي إلى تبادل الموارد بين الأفراد الحية وغير الحية وهذا وفق نظام متوازن ومرن لتستمر في أداء دورها في الحياة ويخضع النظام البيئي للقوانين الأساسية في الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا .

ويقصد بالنظام البيئي " وحدة طبيعية على شكل شبكة معقدة تتكون من كائنات حية ومن مكونات البيئة الأخرى التي توجد فيها هذه الكائنات وكذلك من التفاعلات المتبادلة التي يتم فيها انتقال المادة والطاقة في هذه البيئة وقد يكون النظام البيئي صغيرا أو كبيرا مفتوحا أو مغلقا "[3] .

---

[1] – ثرية بريالة، فعالية الضريبة البيئية في توجيه سلوك الحماية البيئية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017، ص 04 .

[2] – عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

[3] – فريدة بوسكار، السياسة البيئية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 11 .

5_2 عناصر النظام البيئي :

هناك عدة تقسيمات لعناصر النظام البيئي ومنها التقسيم الذي يقوم على الأغلفة حيث يتكون النظام البيئي من تفاعل أغلفة الكرة الأرضية وهي الغلاف الغازي والمائي والصخري (التربة) والحيوي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) يوضح عناصر النظام البيئي

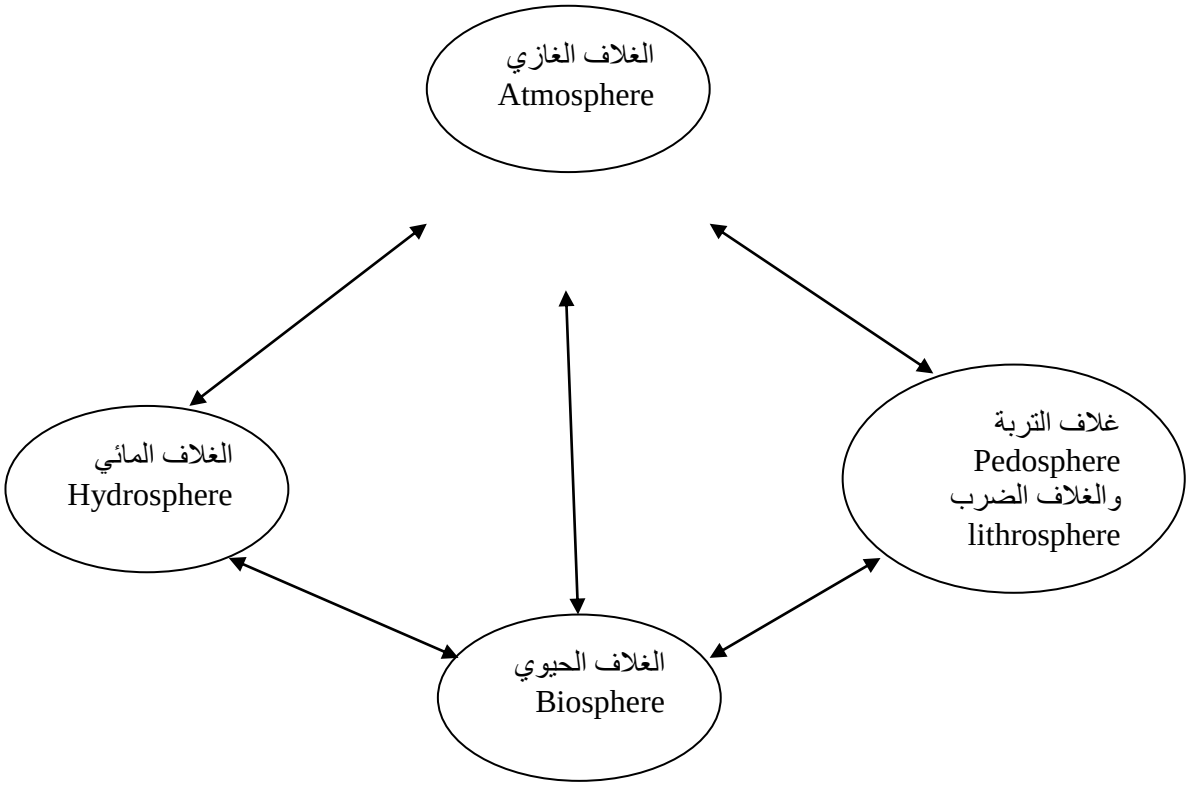

المصدر : يونس ابراهيم أحمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، ط1، دار حامد، عمان، 2008، ص 26 .

وفيما يلي شرح لعناصر النظام البيئي :

5_2_1 الغلاف الغازي : وقد نشأ في المرحلة الأولى لتكون الأرض ويتكون من عدة غازات كل حسب حجمها وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : مكونات الغلاف الغازي

المكونات	الرمز	الحجم
أوكسجين	O2	20.93
نيتروجين	N2	78.10
أرجون	Ar	0.932
ثاني اكسيدالكربون	CO2	0.030
نيون	Ne	0.0018
ميليوم	He	0.0005
كريبتون	Kr	0.0001
زيتوم	Xe	0.000009

المصدر : يونس ابراهيم احمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص27 .

5_2_2 الغلاف المائي :

الماء هو مركب كيميائي ينتج عن تفاعل غاز الاكسجين مع غاز الهيدروجين، ويتميز بخصائص كيميائية وفيزيائية وحيوية تجعله من مقومات الحياة، وهو أساس الحياة لجميع الكائنات الحية، وللماء دورة ثابتة في الطبيعة ويغطي الماء ما يعادل 71% من مساحة الكرة الأرضية، حيث تبلغ المساحة التي يغطيها الماء 361 مليون كلم2، في حين لا تزيد اليابسة عن 149 مليون كلم2، حيث تشكل نسبة 29% من المساحة الكلية للأرض .

والجدول رقم (02) يبين توزيع كميات الماء على كوكب الأرض .

جدول رقم (02) يبين توزيع كميات الماء على كوكب الأرض .

مصدر المياه	كمية المياه 1000 كلم3	النسبة المئوية
الغلاف الغازي	13	%01
البحار والمحيطات	135000	%97.5
اليابسة	33431	%2.4

المصدر : يونس ابراهيم احمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص28 .

5_2_3 الغلاف الصخري والتربة :

ويمثل اليابسة والتي تتكون من الصخور والرواسب والأتربة التي تتواجد وتعيش بها الكائنات الحية المختلفة والعناصر المعدنية والعضوية الموجودة في التربة، ويعتبر الغلاف الصخري والتربة من المقومات الأساسية لجميع الكائنات الحية حيث يحتوي على مصادر الثروات الطبيعية .

5_2_4 الغلاف الحيوي :

ويشمل جميع الكائنات الحية وفي مقدمتها الانسان، والتي تعيش في الهواء والمياه وتحت سطح الأرض أو فوقها، وتتمتع هذه الكائنات الحية بمظاهر الحياة من تغذية وتنفس وحركة وتكاثر وتنقسم بحسب شكل حصولها على الغذاء إلى كائنات منتجة وأخرى مستهلكة وأخرى محللة[1] .

[1] – فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الجزائر، ص 19 .

6_التوازن البيئي :

تخضع البيئة لقوانين وعلاقات معقدة تؤدي في نهايتها إلى وجود إتزان بين جميع العناصر البيئية، حيث تترابط هذه العناصر ببعضها البعض في تناسق دقيق يتيح لها أداء دورها بصورة متكاملة، فالتوازن البيئي معناه :" قدرة الطبيعة على إعادة الحياة على سطح الأرض دون مشكلات أو مخاطر تمس الحياة البشرية "[1] .

ويعرف أيضا بأنه : " قدرة الطبيعة على البقاء دون تبدل " .

6_1 اختلال التوازن البيئي :

اختلال التوازن البيئي هو اختلال البيئة لأنظمتها على نحو تعجز فيه عن العمل طبقا لأنساقها الطبيعية، كما تعجز عن استعادة توازنها التلقائي في زمن مناسب وتضطرب الأنظمة البيئية لأسباب طبيعية ترجع إلى البيئة أو لأسباب ترجع إلى نشاط الانسان .

ومن مظاهر اختلال التوازن البيئي :

_ استنزاف الموارد الطبيعية

_ التلوث الجوي

_ الصناعة

_ تلوث الماء

_ تلوث التربة[2] .

[1] – عبد الكريم لحيلح، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

[2] – عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص 17-18-19 .

المطلب الثالث : تطور العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة

لقد تطورت العلاقة بين الم ؤسسة الاقتصادية والبيئة أو بعبارة أدق نظرة المؤسسة الاقتصادية للبيئة حيث كانت فيما مضى تعتبر البيئة كعائق امام نشاط المؤسسة الاقتصادية، أما حديثا فأصبحت هذه النظرة إلى كون البيئة مكسب وفرصة للمؤسسة الاقتصادية[1] .

1_ البيئة كقيد بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية : وتقوم هذه المقاربات والأفكار الكلاسيكية على مبدأ رابح – خاسر بين احترام البيئة الطبيعية وتحقيق الربحية، حيث أن البيئة أو الضغوط البيئية تعتبر من القيود ومن التكاليف القادرة على تهديد بقاء المؤسسة ويوجد تحليلين مكملين لبعضهما البعض في تفسير هذه الأفكار :

1_1التحليل الأول : ويقوم على مقاربة مجتمعية، فبعد النتائج السلبية للنمط الاقتصادي الذي كان سائدا منذ الثورة الصناعية، والذي كان يتعبر أن كل شيء متاح ومتوفر من أجل تعظيم أرباح المؤسسات، أين كانت هذه الأخيرة تستغل بكثافة الموارد الطبيعية باعتبارها وجدت وسخرت من أجل تلبية حاجيات الانسان، مما أدى إلى ظهور الضغوط الايكولوجية على المؤسسات في بداية ستينيات القرن الماضي، حيث أصبحت خاضعة لضغوط خارجية يجب الاستجابة لها، فالجوة بين ما ينتظره المجتمع وما تريده المؤسسة واستمراريتها، إذا الرهانات البيئية تعتبر مصدر ضغط مجتمعي يجب على المؤسسة أن تقوم بتحليله واستباقه، حيث يضع صورة المؤسسة على المحك ويستطيع تثبيط وخفض كبير في مناورات المؤسسة ونشاطها عن طريق القيود التنظيمية، احتجاجات المواطنين وانتقادات اعلامية وعمليات المقاطعة المنظمة من طرف الجماعات الايكولوجية، وبالتالي فالنظرة المجتمعية تعتبر أن الرهانات البيئية عبارة عن قيود تحمل المؤسسة تكاليف إضافية كبيرة .

1_2التحليل الثاني : يقوم على مقاربة أو نظرية الآثار الخارجية السلبية، حيث تعتبر تكاليف القضاء على التلوث من طرف المؤسسة الأساس النظري لهذه المقاربة، وحسب هذه النظرية فإن الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي والتي يتحملها المجتمع ولا يدخل في ضمن نظام الاسعار وغير معترف بها من طرف المؤسسة يجب ترجمتها إلى تكاليف تتحملها المؤسسة.

_ أي يجب على هذه المؤسسة ادخال هذه المخرجات السلبية .

– البيئة كفرصة ومكسب للمؤسسة الاقتصادية :

[1] – عبد الكريم لحيلح، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

إن النموذج التقليدي الذي يقوم على علاقة صراع تصادم بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية، سرعان ما ترجع ابتداءا من فترة الثمانينات من خلال ظهور مقاربات مختلفة عملت على إظهار مزايا إدراج الاهتمامات البيئية في صميم نشاط المؤسسة الاقتصادية، هذه المقاربات تقوم على مبدأ رابح–رابح بين العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال حماية البيئة والأداء الاقتصادي وقد انتشرت بقوة بعد ظهور مبدأ التنمية المستدامة الذي طورته لجنة بروتلاند، وبالتالي انجزت العديد من البحوث والدراسات حول الفوائد الاقتصادية للاستثمارات البيئية .

إن استراتيجية التنمية المستدامة تقوم على تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بتوزيع عادل للثروة واحترام التوازن البيئي.

لقد أدت الابحاث العالمية إلى تشجيع تطبيق الاستراتيجيات البيئية التي تقوم على مبادئ التنمية المستدامة، بحيث أظهرت مختلف العمليات التي تسمح بتحقيق قيمة إضافية للمؤسسات ك : الاقتصاد في الموارد والطاقة وخفض تكاليف معالجة التلوث، تطوير التكنولوجيات النظيفة ... الخ .

وبالتالي حسب هذه المقاربة تعتبر البيئة كوسيلة لتحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسة ن وقد توصلت كثير الابحاث إلى أن التوليفة المتمثلة في القليل من التلوث وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى الفعالية الايكولوجية والتي تعمل على التقليل من استخدام الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية، وهذا ما أدى إلى حتمية تغيير جذري من سلوك المؤسسات الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي السائد .

المبحث الثاني : السياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية

تشكل البيئة اليوم محور الحياة الاقتصادية فبعدما كانت موردا من الموارد أو مصدرا للثروة أصحبت غاية وهدف الاقتصاديات في المحافظة عليها خصوصا أمام التسارع الكبير للنمو الصناعي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم وعليه وجب إيجاد حلول عملية لتحقيق هذا الهدف من خلال انتهاج سياسات واضحة في هذا المجال تعرف بالسياسة البيئية .

لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم السياسة البيئية تم ثم خصائص السياسة البيئية ثم سنتناول أهدافها وأدواتها .

المطلب الأول : تعريف السياسة البيئية

- " ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة فهي بذلك عنصر من السياسة العامة تتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (شركة، مؤسسة، جمعية أو هيئة)، يتم إملاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة "[1] .
- "هي تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والاجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة على نتائج هذه الاستراتيجية وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيع لآليات التصليح والتنمية "[2] .

المطلب الثاني : خصائص السياسة البيئية

من اهعم العناصر يجب أن تتصف بها السياسة البيئية نذكر:

_ الواقعية : حيث أن التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.

_ تكامل السياسة المنتهجة في مجال حماية البيئة في كل المجالات الإنتاجية (صناعة، زراعة، اسكان، سياحة ... الخ)

[1] – سامية سرحان، أثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية، دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 17 .

[2] – سعيداني محمد السعيد ورحماني يوسف، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 168 .

ـ أن تكون السياسة البيئية مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية أو في نواحي الحياة الاجتماعية، بحيث تحقق القناعة والعقيدة بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الافراد، ومن ثم نقل الحاجة إلى إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الردعية .

ـ استخدام أدوات تتسم بالمرونة والواقعية والقابلية للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية، ومن ثم فهناك الحاجة إلى استخدام الحوافز الاقتصادية السلبية والايجابية عند التعامل مع البيئة سواء كان ذلك بالنسبة للوحدات الإنتاجية أو على المستوى الفردي والشعبي وبراعي في كل أدوات السياسة البيئية أن لا يكون معوقا للانتاج في كافة مجالاته، كما لا تشكل قيدا أو عبئا على المؤسسات أو الأفراد .

ـ وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية والدعم وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام .

ـ وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات سواء كانت التنظيمات رسمية أو غير رسمية أو بقطاع الانتاج أو الخدمات أو كانت ملكية عامة أو خاصة[1] .

المطلب الثالث : أهداف وأدوات السياسة البيئية

أولا– أهداف السياسة البيئية :

السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة على التلوث أو ما يعرف بماسواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي، وفي هذا الاطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة على تحقيق الأهداف التالية :

ـتحجيم الممارسات والأنشطة التي تؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتحقيق آثار البيئة قدر الامكان .

ـ استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية الحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الامكان .

ـ مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية[1] .

[1] – عبد الكريم لحيلح، مرجع سبق ذكره، ص 35–36 .

ثانيا– أدوات السياسة البيئية :

تعتمد السياسة البيئية على مجموعة من الوسائل والأدوات لتطبيقها على أرض الواقع وتفعيلها لبلوغ أهدافها حيث سنوجزها فيما يلي :

1_أدوات المجموعة الأولى : تسمى الأدوات التنيظيمة هذه المقاربة التي تحمل هذا الاسم في المعجم الانجلوساكسوني "command and control approch" ترتكز على الحد من الآثار السلبية لمنطق جبري (قهري) بمعنى البحث لإلزام الملوث باستخدام التهديدات والعقوبات الإدارية أو القانونية البيئية، قانون المياه، الهواء، التجهيزات المصنفة لحماية البيئة، التنظيم المباشر هو أداة لسياسة بيئية أكثر استجابة تعطي للهيئات العمومية والصناعية أكثر خبرة لتطبيقات قانونية في مختلف مجالات الحياة العامة، المقاربة التنظيمية تتكون أساسا من رخص الاستغلال والقوانين .

2_أدوات المجموعة الثانية : تسمى بالأدوات الاقتصادية وتركظ على إدخال الآثار الخارجية السلبية وتنحدر أساسا من التحليل النيوكلاسيكي للإخراجات، هذه الدوات تؤدي إلى نفس النتيجة (الايكولوجية) والمتمثلة في تخفيض التلوث، الصعوبة تكمن في تحديد المستوى النقدي المفروض على الملوث للوصول إلى مستوى أفضل هناك ثلاث أنواع مختلفة للأدوات الاقتصادية .

الأولى ترتكز على تكلفة استعمال البيئة وتتمثل في الرسوم والاتاوات .

الثانية تتمثل في إعانات المكافئة للجهود المبذولة لحماية البيئة .

الثالثة تمثل رخص التداول[2] .

يوجد اختلاف واضح بين مختلف الأدوات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى هناك أدوات ضبط بواسطة السعر (الرسوم والاتاوات والاعانات) وادوات الضبط بواسطة الكمية تسمى رخص التداول .

في الحالة الأولى يتم ضمان التحكم الاقتصادي بدون إلزامية تحديد مستوى التلوث الشامل وفي الحالة الثانية مستوى التلوث يكون محدد .

[1] – مصطفى باكر، مرجع سبق ذكره، ص 07 .

[2] – السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2016/2015، ص 20 .

3_أدوات المجموعة الثالثة : تمثل " المقاربة الطوعية والاعلامية " والعكس مع المجموعة الثانية فالأدوات الاعلامية والاتفاقات الطوعية خاصة تتطورت بواسطة مختلف العوامل من بينها نجد صراحة السلطات العامة الأدوات الاعلامية تركز على تغيير النطاق الاعلامي للتلوث باستعمال اشارات لها قابلية دمج الاعتماد الطوعي لسلوكات أقل تلويث، يجب الاشارة إلى ان المقاربات الطوعية يمكن تصنيفها إلى مجموعات تحمل التزام أحادي الجانب (من طرف واحد) للملوث منها الاتفاقات الخاصة، اتفاقات التفاوض والبرامج الطوعية العامة[1] .

[1] – محبوبي ابتسام، تأثير السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فسم علوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 16 .

المبحث الثالث : السلوك البيئي محدداته وانواعه

تركز المؤسسات الاقتصادية حاليا تركيزا واضحا على الاهتمامات بالسلوك البيئي، حيث أصبحت حماية البيئة من ضمن أولوياتها، وذلك لما تفرضه مقتضيات ومتطلبات التنمية المستدامة، خاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وجماعات الضغط التي قد تؤثر على مصير المؤسسة، وبالتالي فهي تسعى لتحقيق التكيف الايجابي مع متغيرات المحيط ومتطلباته الجديدة ومواجهة تزايد حدة المنافسة، بما يمفل بقاء واستمرار المؤسسة وتفوقها .

المطلب الاول : تعريف السلوك البيئي

1_السلوك البيئي للمؤسسة حسب مقاربة علوم التسيير :

سنحاول التطرق إلى السلوك البيئي للمؤسسة (مقاربة علوم التسيير) من خلال معرفة السلوك البيئي من الناحية الاستراتيجية، ومن خلال المفهوم التسويقي كذلك .

1_1 التعريف المقترح في الاستراتيجية :

يعرف Art kleiner ما يسميه المؤسسات الايكولوجية بأنها تلك المؤسسات التي لها رؤية مسبقة فيما يتعلق بقرائن (بدائل) التصنيع ورغبات المستهلكين بخصوص حماية البيئة، إلا أن بقية الكتاب يرون بعكس Art kleiner أي أن المؤسسة تأخذ سلوك بيئي لنها مرتبطة بضغوطات الزبائن والمنافسين وليست جديرة بأن بأن يطلق عليها " ايكولوجية " وأنه لا بد من توافر محددات عدة محددة في الادبيات.[1]

1_2 التعريق المقترح في التسويق :

السلوك البيئي للمؤسسة من وجهة نظر التسويق، تتجسد في توجهها للتسويق الأخضر، هذا الأخير يعرفه Darymbles porson [2]، على أنه مدخل إداري خلاق يهدف إلى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن ومتطلبات البيئة وهدف الربحية توجه التسويق الأخضر يتحدد بعددين رئيسيين : الزبائن الخضر Green custumers

[1] – عائشة سلمي كيحلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، رسالة ماجستير، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/2007، ص 58 .

[2] – ثامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 46 .

والمنتجات الخضر Green productos حصرا وعبر المزيج التسويقي الذي يضع باعتباره الاعتبارات البيئية عاملا مهما في عملية اتخاذ القرار الخاص بالمؤسسة جنبا إلى جنب مع الهدف التقليدي المتعلق بتحقيق النمو وزيادة المبعيات[1]، ومن صدارة ظهور التسويق الأخضر نشر دليل المستهلك الخضر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 ن وقد تضمن هذا الدليل انواع المنتجات التي تضر البيئة او المستهلك[2] .

إذن من هذا التوجه المتمثل في التسويق الخضر والذي تعتمده المؤسسة حتى يكون لها سلوك بيئي يجب أن تحقق من وراءه ميزة تنافسية بالاضافة إلى المشروعية .

ومما سبق يمكن تعريف السلوك البيئي من وجهة نظر التسويق من خلال تعريف كل المنتجات الخضراء والمستهلكين الخضر .

هناك من يرى بأن المنتج الأخضر يمثل المنتج النظيف، ويكون المنتج نظيفا إذا كان مصنوعا بشكل نظيف، قابلا للاستعمال بشكل نظيف وقابلا للرمي بشكل نظيف[3]، عرف Plattie المنتج الخضر على أنه " المنتج الذي يلبي حاجيات المستهلك ويلقى القبول الاجتماعي، ويتم انتاجه بطريقة مستدامة "، إلا أنه وجد بعد ذلك أن معيار الاستدامة يمثل مشكلة كبيرة للمؤسسات عند تطوير وتسويق هذه المنتجات، لأن تكاليف المنتجات التقليدية لا تزال أقل بكثير من تكلفة المنتجات المستدامة، مما يؤدي إلى إحجام الكثير من المؤسسات عن التعامل في هذه المنتجات، مما جعله يعيد تعريف المنتج الأخضر على أنه المنتج الذي يحقق تحسنا في الأداء البيئي والاجتماعي والانتاجي، والاستخدام والتخلص من المخلفات، ويستمر هذا التحسن مقارنة بالمنتجات التقليدية أو المنافسة الأخرى .

[1] – ارشد عبد المير جاسم، مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 03، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 143 .

[2] – عروبة رشيد علي ن التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي، دراسة ميدانية في بلدية البصرة، المجلد 28، العراق، 2011، ص 90.

[3] – حليمة السعدية قريشي، شهلة قدري، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 381 .

يشير " هور" (Hour) إلى انه من الصعب قديما ما هو المنتج الخضر بشكل دقيق، حيث ذلك يعتمد على المعتقدات السائدة، الثقافة هي المعيار الزمني ونظرة المستهلك إلى المنتج، إلا أن هناك من يشير إلى أن المنتجات الخضراء هي التي تستجيب لحاجات البيئة ومطالبها، وتتميز المنتجات الخضراء بالخصائص التالية[1] :

- المنتجات الخضراء منتجات ذات منافع للبيئة كاجهزة معالجة التلوث والتخلص من النفايات والانبعاثات .
- منتجات أقل أضرارا وتكلفة بيئية مقارنة بالمنتجات المماثلة الأخرى (كالمنتجات ذات علب اللتغليف لاالقابلة للتدوير أو للتخلص البيولوجي أو لإعادة الاستخدام أو السيارات والآلات التي تستعمل البنزين الخالي من الرصاص)
- منتجات أكثر استخداما للمواد الخطرة كالمواد الحافظة والكيماوية السمية والنووية .
- منتجات أكثر تحقيق للجودة البيئية كأن تكون أقل تلفا، تلوثا وأثارا جانبية وفي المقابل أكثر استجابة لحاجات الزبائن وجمعيات حماية المستهلك .
- منتجات موجهة لحاجات حقيقية خضراء لدى الزبائن وليس نحو الرغبات التي يخلقها التسويق والاعلان السلبي عن طريق اثارة الحاجات المزيفة .
- منتجات أكثر تحقيقا للاعدادات الخمس (5 RS) وهي اعادة التدوير (Recyclage)، اعادة الاستعمال (Reuse)، اعادة التكييف (Reconditiong)، اعادة التصنيع (Renamifacturing) وأخيرا التصليح (Repair) .
- أما عن الزبائن الخضر (المستهلكين الخضر)، فهم تلك الشريحة من الزبائن الذين يمتلكون وعيا بيئيا منفردا يجعلهم أكثر اهتماما من غيرهم من المستهلكين بالتركيز في مشترياتهم على المنتجات التي يراعي فيها متطلبات وشروط التوجه نحو البيئة أو ما تعرف بالمنتجات الخضراء، وفي مسح أجرى سنة 1995، يكشف بأن 82% من الألمان، و67% من السويسريين و 77% من الأمريكيين يبدون اهتمام كبيرا للاعتبارات البيئية عند القيام بعمليات التسويق وفي دراسة مماثلة مجموعة (Hartman Group) في مجال مشتريات الأطعمة توجها جديدا فيها نحو الاخضرار في اوساط (45) مليون مواطن أمريكي، فهؤلاء يبدون اهتماما متزايدا على تكامل القيم البيئية والاجتماعية في مشترياتهم اليومية[2] السلوك البيئي إذا يمكن اعتماد المؤسسة او توجهها نحو المنتجات البيئية (الخضراء)، ومراعاة رغبات المستهلك البيئي بخصوص المواصفات البيئية التي يجب أن تتوفر عليها هذا المنتج من

[1] – سميرة صالحي، التسويق الأخضر بين الأداء التسويقي والداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 414 .

[2] – ارشد عبد الامير جاسم، مرجع سابق، ص 143 .

وجهة نظر التسويق، التفضيل بين المنتجات من ناحية الخصائص البيئية يقودنا إلى معرفة سلوك هذا المستهلك البيئي او الاخضر، حيث سلوك المستهلك الأخضر[1] .

هو مجموعة من التصرفات التي تدفع الفرد نحو تفضيل المنتج ذي الخصائص البيئية عن غيره والنابعة من مجموعة من المتغيرات وفي م

قدمتها الأفكار والآراء التي يحملها اولئك الأفراد والتي تدفعهم نحو ذلك السلوك .

نموذج السلوك الايكولوجي للمستهلك[2]، يرتكز على ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في معرفة المشاكل المرتبطة بالبيئة، الحس اليكولوجي، والسلوك اليكولوجي، تتأثر هذه الأبعاد بمجموعتين من المتغيرات، متغيرات بسيكوغرافية وأخرى سوسيوديمغرافية

2_تعريف السلوك البيئي في المؤسسات مقاربة العلوم الاقتصادية :

2_1النظرة التقليدية :

في الاقتصاد ينظر لحماية البيئة من زاوية المشاكل البيئية والتلوث متداخلين، فالتلوث يعتبر كتدهور اقتصاد خارجي، أين يمكن تعريفه على أنه " تكلفة اجتماعية لا تعوض، بمعنى انه يتحملها الغير دون أن يكونوا أطرافا في المعاملات "[3] .

ويترتب على العمليات الإنتاجية التي تقوم بالمؤسسات منتجات لا يتم تسويقها كسلعة نائية، لأن سعرها لا يعكس الاثار الخارجية لهذه المنتجات، حيث تتأثر بهذه المنتجات بعض المؤسسات الأخرى والمجتمع، الذين سيدفعون ثمن هذه الاثار الخارجية بأشكال مختلفة إلى درجة استعدادهم لدفع مبالغ نقدية معينة من أجل التقليل من هذه الاثار

يتجلى في التعريف السابق مفهومين أساسيين : أي أن أحد المتعاملين في خسارة الرفاهية عند قيامه بنشاطه من أجل متعامل آخر، وبالخص أن هذه الخسارة لا تعوض، وتجدر الاشارة أن الاثار الخارجية تحدث إذا توفر الشرطين التاليين :

[1] – ثامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سابق، ص 103 .
[2] – السعيد زنات، مرجع سبق ذكره، ص 34 .
[3] – عائشة سلمى كيحلي، مرجع سابق، ص 60 .

- نشاط المؤسسة يجب أن يحدث انخفاض أو تحسين في مستوى الرفاه بالنسبة للفرد من أفراد المجتمع أو مستوى انتاج مؤسسة أخرى، بمعنى آخر إذا كانت على سبيل المثال دالة الرفاه أو الانتاج لفرد او مؤسسة N تحتوي على متغيرات يقوم بتحديد قيمتها مؤسسة أخرى ولا تراعي تأثير ذلك على المؤسسة N .
- التخفيض أو التحسين في الانتاج أو الرفاه يجب أن يكون غير معوض، حسب الاثار الخارجية والذي يؤثر على رفاه او انتاج الأخرين لا يقوم بدفع أو استلام أي تعويض لنشاطه بقيمة تعادل التكلفة الناتجة عن نشاط الآخرين .

وهنا يتعلق الأمر بتحليل (العائد/تكلفة) فبالنسبة للاقتصاديين والماليين، كل عملية انتاجية مصدر للتلوث ولهذا لا بد من إيجاد تسوية بين مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الاثار الخارجية من أجل الحد الأمثل للتلوث وحسب هذا التعريف .

- المستوى المثل للتلوث لا ينعدم أبدا .
- الاضرار التي لا تليق بالبيئة يمكن أن تداركها عن طريق المكافآت المالية للضحايا .
- الاجيال القادمة غير مؤخذة في الاعتبار .

بمعنى السلوك البيئي في المؤسسة من مؤسسة في نظر الاقتصاديين مجرد عملية حسابية اقتصادية، حتى وإن كان هذا الحساب الاقتصادي فيه تفسير جزء كبير من الظاهرة إلا أنه لا يمكننا تبنيه لوجود جسر من الانساق الأخلاقية .

وكما ترى الاستراتيجية المتابعة للمدى البعيد للمؤسسة، فغاية الجيال المستقبلية لا بد أن تأخذ في الحسبان .

2_2 النظرة الجديدة :

مصطلح التنمية المستدامة يعاكس النظرة الاقتصادية التقليدية فالمر هنا يتعلق بملائمة النمو وحماية البيئة فالتنمية المستدامة في مفهومها أوسع وأشمل من مصطلح السلوك البيئي في المؤسسات الذي نحن بصدد معالجته .

إذ نجد من خلال مبادئها العشرة تسعى إلى تحقيق ثقافة بيئية تمكن من تبني سلوك بيئي حمائي من خلال[1] :

- الحفاظ على البيئة الطبيعية .
- توظيف البيئة العادية بعيدا عن التلوث .

[1] – عائشة سلمى كيحلي، مرجع نفسه ، ص 61 .

- نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضارية .
- التعريف بالتوازن البيئي .
- حماية البيئة من صيغ التلوث والاستنزاف .
- ربط البيئة الطبيعية بالبيئة المادية والبيئة الثقافية في إطار التوازن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة .
- ربط الماضي بالحاضر وبالمستقبل تحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .
- استخدام التكنولوجيا النظيفة .
- توازن تشغيل الموارد لكل من الجيل الحالي والأجيال القادمة .
- تحقيق التوازن البيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء (مؤتمر قمة الأرض في يرو دي جاني رو، البرازيل، يونيو 1992) .
- تطبيق مبدأ المكاسب والتكلفة في مشروعات التنمية المستدامة .
- تطبيق التنمية المستدامة على مستوى الفرد والأسرة والمنظمات والمناطق الجغرافية (القرية والمدينة والمحافظة والدولة ككل) ثم المناطق الاقليمية والعالم أجمع .
- توسيع قاعدة أخلاقيات التنمية المستدامة .
- التعريف باليوم العالمي للبيئة 5 يونيو في كل عام، وهو اليوم الذي عقد فيه أول مؤتمر دولي للبيئة في السويد في يونيو 1972 .
- الدعوة لمواجهة مخاطر البيئة الجديدة مثل تآكل طبقة الأوزون وتغير درجة حرارة الأرض (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية)

3_تعريف الجمعيات العالمية للسلوك البيئي[1] :

جدول رقم (03) يوضح تعريف السلوك البيئي

الجمعية	التعريف المقترح
كفاح الطبيعة	المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول ايقاف الاضظرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل نهائي
هيئة 21	المؤسسات الحامية للبيئة هي المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة
Cooper و lybrand	حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني : – خفض استهلاك المواد الأولية – خفض استهلاك الطاقة – خفض المطروحات الجوية (الهوائية) – خفض كمية أو أضرار النفايات – استعمال مواد مسترجعة – تمديد مدة عمر المنتجات
Green peace	حماية البيئة تعني امتلاك أثار ايجابية فقط على البيئة، مع أنه لا توجد حماية البيئة من طرف المؤسسة

المصدر: عبدالكريم لحيلح، مرجع سبق ذكره، ص 47

ومن خلال ما سبق فإنه يمكننا تعريف السلوك البيئي للمؤسسة على أنه : اعتمادها على التحليل الاقتصادي للتكلفة والعائد مع دمج الاعتبارات البيئية، وهو ما يؤدي بالمؤسسة إلى استخدام الموارد الطبيعية برشادة، والبحث في احلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بالموارد الطبيعية المتجددة وبالتالي الحد من التلوث البيئي .

[1] – علي جلابة، مريم سرار، أهمية الدوات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة النموذج الفرنسي، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 07، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائلا، 2009، ص 89 .

المطلب الثاني : محددات السلوك البيئي

المؤسسة في تعاملها البيئة تتأثر بمجموعة من العوامل حيث أن هذه العوامل هي التي تحدد سلوكها اتجاه قضايا حماية البيئة، هذه العوامل تكون ذاتية او نابعة من المحيط الذي تعيش فيه، كما أن العديد من الدراسات والبحوث ذهبت إلى تقسيم محددات السلوك البيئي إلى قسمين كما يلي[1] :

1- محددات سوسيولوجية :

_الضغوط الخارجية والداخلية على المؤسسة

_قيم وأخلاق المسيرين

2- محددات اقتصادية :

_تحسين الوضعية التنافسية

_استغلال الاسواق والمستهلكين الخضر

_البحث عن صورة بيئية مسؤولة

_تسيير ظروف عدم التأكد (الطلب ن المنافسة، القوانين ن الحوادث)

_تخفيض قيمة حقيقة الابداع

_بعث ثقافة جديدة للمؤسسة

أما في هذا البحث فنقسم محددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية إلى الضغوطات الحكومية، ضغوط الأطراف ذات المصلحة، أخلاق المديرين، العوامل الموقعية .

3_الضغوط الحكومية : حيث تقوم السلطات العمومية بوضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل حث المؤسسات الاقتصادية على دمج الاهتمامات البيئية في مختلف أنشطتها، وتتمثل هذه التدابير في الأدوات التنظيمية والاقتصادية المحفزة على تحسين السلوكات البيئية، فالدولة تعمل على التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات البيئية على المؤسسات الملوثة، وهذا تماشيا وخدمة المصلحة العامة لمواطنيها، وحسب عدة دراسات فإن الضغوطات الحكومية تعتبر مصدرا هاما من الضغوط الممارسة على المؤسسات الاقتصادية من أجل تبني سلوكا بيئيا مسؤولا، فالقوانين والتشريعات البيئية المتشددة والمتزايدة تكبد المؤسسات غرامات وإتاوات مستحقة على انشطتها الملوثة،

[1] – عبد الكريم لحيلح، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

بالاضافة إلى تكاليف إزالة التلوث ومعالجة النفايات، وهذا ما يحث المؤسسات ويدفعها إلى تغيير سلوكها البيئي، من خلال مراجعة عامة لعملياتها الإنتاجية وابتكار طرق أخرى تقلل من تكاليف إزالة التلوث وترفع من الإنتاجية وبالتالي تحسين من جودة المنتجات والتحكم الجيد في مدخلات العملية الانتاجية[1] .

ومن امثلة الوسائل المستخدمة من طرف الدولة لحماية البيئة نجد :

- الضرائب الايكولوجية – حقوق التلوث – الوسم البيئي .

4_ ضغوط الأطراف ذات المصلحة :

تمارس العديد من الأطراف الضغط على المؤسسة الاقتصادية من اجل حماية واولوية مصالحها (هذه الأطراف تسمى بالاطراف ذات المصلحة)، والتي يمكن تعريفها على انها "كل فرد أو جماعة يمكن أن تؤثر أو تتأثر عند قيام المؤسسة بنشاطها وتحقيق أهدافها "، وضمن هذا الاطار فإن المؤسسة الاقتصادية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار حاجات ورغبات واهداف، والتي يمكن ان تكون متناقصة مختلف الأطراف المهتمة او ذات المصلحة، والتي يمكن أن تولد ضغوطا قادرة على تشويه سمعة ومصداقية المؤسسة وقد تمتد إلى التأثير على استمراريتها في النشاط .

هناك عدة تصنيفات للأطراف ذات المصلحة، وهذا لتعدد المنظرين والباحثين في هذا المجال غير أن أغلبيتهم يتفقون على الأصناف التالية :

4_1الزبائن : مع تزايد الوعي البيئي ظهر ما يسمى المستهلك الأخضر وهو ذلك المستهلك الذي يملك مواقف صديقة للبيئة، تحدد أساسا من مؤثرات نفسية وتنعكس في السلوك الاستهلاكي الواعي بيئيا وهذا ما يدفعه إلى تجنب شراء منتجات أي مؤسسة مشكوك في توجهها البيئي[2] .

4_2المساهمون : رغبة المساهمون في الحفاظ على سمعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للاهتمام بالقضايا البيئية حيث يرون أن الاستثمار في المؤسسات تتميز بأداء ضعيف هو مخاطرة كبيرة، إذ يؤكد البعض أن هناك نمو جوهري فيما يطلق عليه الاستثمارات الخلاقية التي يتسبب عنها أضرار بيئية[3]

[1] – عبد الكريم لحيلح، مرجع سابق، ص 50 .

[2] – جورد دانييل غالي، تطوير مهنة المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 434 .

[3] – يحي حوليه، حورية بورعدة، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي الايزو، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 04، المركز الجامعي بلحاج شعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2018، ص 69 .

4_3الجمعيات البيئية : يلعبون دورا هاما عند الرأي العام، حيث تحاول المؤسسات تخفيض التأثيرات الضارة للبيئة من أجل كسب ثقة هذه الجمعيات نظرا لقدرتها على تعبئة الرأي العام، فهي تمثل عنصر ربط تقوم بتحويل الاهتمامات البيئية بمختلف مكونات المجتمع المدني إلى ضغوطات على الشركات الملوثة تؤدي بها إلى اعتماد سلوك بيئي فعال وكذا العلماء ووسطاء العلام الذين لا يقل دورهم أهمية على الجمعيات البيئية[1] .

4_4شركات التأمين : تتعرض المؤسسات لضغوطات مالية كبيرة نتيجة للخسائر الاقتصادية المترتبة عن الكوارث البيئية وأيضا التكاليف العالية الت تتحملها من أجل تطهير التلوث الناتج عن هذه الكوارث، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى شركات التأمين من أجل الاستفادة من خدماتها في مجال تأمين المخاطر حيث تدفع هذه الأخيرة المؤسسات إلى تغيير سلوكها البيئي من أجل الاستفادة من شروط التامين الأفضل[2] .

4_5البنوك : تفرض البنوك بعض البنوك على المؤسسات الملوثة اعداد دراسة معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة .

4_5الهيئات القطاعية والعمومية : يقصد بالهيئات القطاعية ذلك الاطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الاقتصادي، بهدف التعاون في حل مشاكل القطاع وتمثيله أمام السلطات العمومية، وبخصوص للهيئات العمومية فهي تلعب دورا محوريا في نشر الوعي البيئي لدى الصناعيين، كما تعد أيضا بمثابة المحرك الأساسي للوضع وتطوير التنظيمات والنصوص التشريعية في مجال البيئة .

4_6المستهلكون : أن نمو الوعي البيئي لدى المستهلك شجع المؤسسات على تصويب سلوكها البيئي من أجل الحفاظ على ميزتها التنافسية في السوق .

4_7العمال : حيث يستنكر الموظفون السلوك غير المسؤول اتجاه البيئة، فيضغطون على الهيئات المختلفة داخل المؤسسة من أجل التأثير على القرارات المختلفة لحماية الوسط الطبيعي .

4_8الموزعون : تتخذ المؤسسات التو زيع اجراءات وتدبير ذات اهتمام بالقضايا البيئية الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على توجهات المنتجين الراغبين في تسويق منتجاتهم[3] .

---

[1] – محمد عادل عياض، دراسة نظرية لسلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية / مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 16 .

[2] – نفس المرجع السابق

[3] نورد الين جوادي، عقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لانتاج العطور في إطار مشروعها في الحصول على شهادة الايزو، مجمع أعمال الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20-21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2012، ص 449 .

5_الفرص الاقتصادية :

أشار العديد من الباحثين إلى أن السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية لا يتحدد عن طريق الردع والاجبار والضغط فقط، بل من الممكن ان يكون أيضا من أجل اقتناص بعض الفرص الاقتصادية ومنها :

5_1المحفزات التسويقية : حيث يتم اعتماد مسعى او مقاربة التسويق البيئي كحل أو كوسيلة من اجل اظهار مسؤولية المؤسسة ومنتجاتها في الحفاظ على الوسط الطبيعي، وبالتالي اضافة قيمة تتمثل في صورة المؤسسة ومنتجاتها التي تحترم البيئة، غير أن هذا المسعى التسويقي قد يصطدم بعدم ثقة المستهلكين في تصريحات المسيرين واشهارهم حول احترام البيئة الطبيعية، وبالتالي فالسلوك البيئي الواعي يعتبر مصدرا تنافسيا من خلال اطلاق مشاريع ذات توجه بيئي، بالاضافة إلى تمكين المؤسسة من التميز التنافسي : اجتياز قيود وحواجز الاسواق العالمية[1]، مع اشتداد المنافسة في الأسواق ورغبة المؤسسة في التمييز عن منافسيها . اصبح السلوك المسؤول بيئيا وسيلة للتميز في أسواق المنتجات المتشابهة، يتأثر السلوك البيئي للشركة بدرجة " تركز السوق " ففي الاسواق ضعيفة التركز (تتميز بشدة المنافسة)، تختار المؤسسة استراتيجية تمييز المنتج بالتركيز على مميزاته وخصائصه البيئية، والاجراء المتبع في مثل هذه الحالات هو اطلاق منتجات بيئية، فالحصص السوقية لهذه المؤسسات سترتفع نظرا لتعلق شريحة واسعة من المستهلكين بالمنتاجت الأقل إضرارا بالبيئة غير أن لجوء المؤسسات الأخرى إلى التقليد سيفقده هذه الخاصية التميزية بريقها[2] .

المردودية : سابقا كان يعتبر ادماج السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية كعائق او كقيد على تحقيق الارباح، ولكن تم تجاوز هذه النظرة التقليدية وتم اثبات عكس ذلك عن طريق نظرية "بورتر" حيث يعتبر عن الباحثين الأوائل الذين فندوا صحة المنظور التقليدي، فعن طريق قيام المؤسسة بممارسات (توضع واستخدام تكنولوجيا نظيفة واعادة تثمين وتجدوير النفايات) يمكنها من الاقتصاد في المواد الأولية والطاقة، وبالتالي دتخفيض تكاليف الانتاج[3] .

5_2أخلاق المديرين : أثبتت الدراسات ان المديرين يلجؤون دوما لتسير شركاتهم بما يتوافق مع دوافعهم الاخلاقية وعليه لاخلاقيات القادة دور هام في اقرار ادماج البعد البيئي في شركاتهم[4] .

[1] – عبد الكريم لحيلح، مرجع سابق، ص 59 .
[2] – محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 18 .
[3] – عبد الكريم لحيلح، مرجع سابق، ص 60 .
[4] – نورد الين جوادي، عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 455 .

_العوامل الموقعية : العديد من الأبحاث والدراسات أثبتت الدور الكبير الذي تلعبه العوامل الموقعية في تبني المؤسسات لسلوك حماية البيئة في المؤسسة، ويمكن حصر هذه العوامل في : عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي، التوجيهات الاستراتيجية، والمرونة الصناعية[1] .

المطلب الثالث : أنواع السلوك البيئي

هناك العديد من التقسيمات لأنواع السلوكات البيئية وذلك حسب اختلاف الكتاب والباحثين، ولكننا في هذا البحث اعتمدنا على التقسيم الذي يقوم على ثلاثة انواع[2] :

1- السلوك البيئي الدفاعي : حيث يتبع منطق مالي بحت ويهتم بالنواحي الاقتصادية للمؤسسة فقط، وهدفه الوحيد هو تحقيق الربح ن حيث يعتبر الاستثمارات البيئية كتكاليف اضافية غير نافعة، يجب تفاديها لتعارضها مع الهداف الاقتصادية، هذا السلوك تتميز به المؤسسات التي تكون مستعدة لدفع غرامات مالية في حالة ما إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة .

يعتبر السلوك الدفاعي غير منتشر بكثرة، بسبب المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالقاونين والتشريعات البيئية، أصبحت كبيرة، يمكن ان نجد هذا النوع من السلوك خاصة لدى المؤسسات الصغير والمتوسطة، والتي تتميز بقلة الحذر واليقظة وعدم تماشيها مع القوانين البيئية .

كما يمكن أن تتبع هذا السلوك – بصفة قليلة جدا- المؤسسات الصناعية الضخمة التي تملك قوة تعارض كبيرة .

2- السلوك البيئي الممثل : المؤسسات تتبع هذا النوع من السلوك البيئي تلتزم وتمثل بالمعايير التي تفرضها التشريعات والقوانين البيئية، دون أن تذهب أبعد من ذلك وإن كانت تتوفر على الامكانيات التقنية، حيث تعتبر الاستثمارات البيئية كحتمية وهي تكاليف ضرورية، ولكن يجب تخفيضها إلى الحد الأدنى، حيث أن الاكتفاءات بالحد الادنى للمعايير القانونية البيئية يعتبر كاف، في هذا النوع من السلوك تدخل المعطيات البيئية في المستويات التنظيمية، لأنها تدمج مختلف القرارات المتخذة، والهدف الرئيسي من هذا السلوك هو تحقيق مستوى أمثل من الأرباح مع المحافظة على صورة ومصداقية المؤسسة .

يعتبر من السلوكات الأكثر انتشارا، حيث ان المؤسسات تكون واعية بضرورة ادماج الاعتبارات البيئية في سياستها، وإن كان ذلك من خلال الامتثال للحد الأدنى من التشريعات البيئية .

[1] – محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 21 .

[2] – عبد الكريم لحيلح ن مرجع سابق، ص 63 .

السلوك البيئي الحساس او الاستباقي :

ويطلق عليه كذلك بالسلوك الواعي، حيث أن المؤسسات صاحبة هذا السلوك تذهب أبعد مما تفرضه المعايير والتشريعات البيئية، حيث لا تعكس القوانين القيم الاجتماعية السائدة، بالاضافة إلى أن المعطيات التكنولوجية تدخل بصفة كبيرة كجزء من استراتيجية المؤسسة، كما تعتبر الاستثمارات البيئية ذات مردود على المدى البعيد، وتبحث المؤسسات على الحصول على فوائد أكبر من خلال استباقهم للمتطلبات القانونية المحتملة، أو مميزات السوق المتوقع، إن استباقية السياسة البيئية تمكن المؤسسة من الحصول على ميزة تنافسية قد تكون : عائدا اقتصاديا، اجتماعيا وتكنولوجيا من خلال الامتثال للقوانين بالاضافة إلى اكتساب الشرعية[1] .

المؤسسات ذات السلوك الواعي هي مؤسسات مثالية، وهي قليلة في الواقع، حيث تعتبر ذات وعي ودراية بأن البيئة يمكن ان تلعب دورا كبيرا في المنافسة بصفة عامة هي مؤسسات تنتمي إلى مجمعات قوية ذات موارد مالية معتبرة .

إن تبني هذا السلوك يكون من أجل الوصول إلى الأهداف الثلاثة الاتية :

- تحقيق الربح من خلال اقتناص الفرص الاقتصادية السانحة .
- تحسين جودة الموقع بالبحث عن الشرعية عن طريق النحافظة على الصورة الايجابية للمؤسسة، وتحسين الادارة الداخلية من خلال تطوير ظروف العمل .
- تحسين جودة المنتج بالأخذ في الحسبان خصائصه البيئية .

[1] – عبد الكريم لحيلح، مرجع سابق، ص 64 .

خلاصة الفصل :

يعتبر السلوك البيئي الذي تتبناه المؤسسة الاقتصادية و تساهم المؤسسة في اتجاه حماية البيئة، و الذي يعطي اهتمام لمختلف الاطراف ذات المصلحة، التي تشكل وسيلة ضغط على المؤسسة، خاصة مع انتشار الوضع البيئي .

و تستطيع المؤسسة الاقتصادية الحفاظ على الاستمرارية في ظل هذا الضغط اذا قامة بدمج السلوك البيئي في مختلف أنشطتها .

و لن يأتي هذا بالرشادة في استغلال الموارد الطبيعية الغير متجددة و البحث عن بدائل لها(التوجه للموارد المتجددة) او ما يعرف بالطقات النظامية .

ان السلوك البيئي الذي يكون مصدره هو الايمان الصادق للمؤسسة الاقتصادية لحفاظها على البيئة بشتى صورها مختلف الاطراف ذات المصلحة و يساعدها على الكسب المحافظة على البقاء .

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول للمفاهيم النظرية للنظام البيئي داخل المؤسسة في ظل تبني نظام الإدارة البيئية، ولاكتمال ذلك سنحاول في هذا الفصل إثراء ما جاء في القسم النظري وإعطاء تفاصيل أكثر وشرح دقيق حول أهمية نظام الإدارة البيئية، وتأثير على الواقع البيئي داخل المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة الى السياسة البيئية ومتطلبات التخطيط والتنفيذ، الفحص والمراجعة الإدارية وتأثير هذه المتطلبات على توجيه السلوك البيئي، حيث سنقوم في هذا الفصل بدراسة ميدانية بهدف معرفة واقع النظام البيئي داخل المؤسسة محل الدراسة، حيث نعتمد في هذا الفصل على المعطيات الإحصائية وتفريغها كميا وكيفياً وذلك بالاستعانة ببرنامج (EXEL) وبرنامج الحزم الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS V22) لتعزيز النتائج ومعرفتها بدقة. واستنادا على هذا التساؤل: " هل يأثر نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية ؟"

يتضمن هذه الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.**
- **المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.**

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

يتوقف نجاح وانجاز الدراسة الميدانية على تحديد طريقة جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، إضافة الى تحديد مختلف الأدوات الإحصائية المستخدمة لتحليل هذه البيانات.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

يعتمد تحديد طريقة الدراسة على جمع البيانات وعلى معرفة مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وكيفية قياسها والتأكد من صدق وثبات أداة البحث.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة و العينة

سوف نتطرق لمجتمع الدراسة ثم للعينة

أولا/ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئة الموظفين في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

ثانيا/ عينة الدراسة

اختيرت عينة عشوائية بسيطة عددها (16) من الموظفين في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة. والجدول التالي يوضح العينة المستهدفة.

الجدول رقم(04): تحديد العينة المستهدفة

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة		عدد الاستمارات الملغاة		عدد الاستمارات القابلة للتحليل	
التكرار	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
20	16	%80	00	%00	16	%80

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الاستبيان

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

1. **إشكالية الدراسة:**

أ. **الإشكالية الرئيسية:** هل يأثر نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية ؟

للتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها الى عدة أسئلة فرعية كالتالي:

ب. **الأسئلة الفرعية:**

- هل المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير السياسة البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية؟.
- هل المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير متطلبات التخطيط والتنفيذ لتطبيق نظام الإدارة البيئية ؟.
- هل المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير الفحص والمراجعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية ؟.

- هل المؤسسة محل الدراسة تسعى المراجعة الإدارية البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية ؟.
- هل نظام الإدارة البيئية في المؤسسة محل الدراسة يسعى الى تحسين السلوك البيئي في المؤسسة؟.

2. فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أ. **الفرضية الرئيسية:** يأثر نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية.

ب. **الفرضيات الفرعية:**

- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير السياسة البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير متطلبات التخطيط والتنفيذ لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير الفحص والمراجعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى المراجعة الإدارية البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- نظام الإدارة البيئية في المؤسسة محل الدراسة يسعى الى تحسين السلوك البيئي في المؤسسة.

ثانيا/ كيفية قياس متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1
المجال	5 ـ 4.20	4.19 ـ 3.4	3.39 ـ 2.6	2.59 ـ 1.8	1,79 ـ 1

المصدر:عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS.دار الوفاء، السعودية، ص: 17

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة للبحث على نوعين من المصادر هما:

أولا/ المصادر الأولية: وتتمثل في كل ما يتوفر من كتب متعلقة بالموضوع وكذلك رسائل ماجستير وماستر متعلقة بنظام الإدارة البيئية.

ثانيا/ المصادر الثانوية: وتتمثل في تصميم استبيان موجه لمجموعة من الموظفين بالمؤسسة الاقتصادية. (**أنظر الملحق رقم (01)**) كأداة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمجتمع البحث وتطبيقها على عينة ممثلة له.

كما احتوى الاستبيان على جزأين من الأسئلة وهي:

- الجزء الأول: متعلق بالأسئلة الشخصية ويتكون من 5 فقرات (الجنس، السن، الخبرة في العمل، المستوى الوظيفي، المؤهل الدراسي)
- الجزء الثاني: يناقش فرضيات الدراسة وتم تقسيمه الى ثلاثة (05) محاور كما يلي:

– المحور الأول: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى حول السياسة البيئية، وقد شمل (07) عبارات.

– المحور الثاني: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية حول متطلبات التخطيط والتنفيذ، وقد شمل (07) عبارات.

– المحور الثالث: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الثالثة حول الفحص والمراجعة، وقد شمل (06) عبارات.

– المحور الرابع: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الرابعة حول المراجعة الإدارية، وقد شمل (03) عبارات.

– المحور الخامس: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الرابعة حول السلوك البيئي، وقد شمل (07) عبارات.

الفرع الرابع: صدق وثبات أداة الاستبيان

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة على نفس العينة وتحت نفس الظروف والشروط.

وقد تم التأكد من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول:

الجدول رقم (06): معامل الثبات للاتساق الداخلي للفقرات

اسم المتغير	معامل آلفا كرونباخ
معامل الثبات	**0,994**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن معامل ألفا كرونباخ الكلي يساوي (a= 0,994)، أكبر من (0,6) وهذا يدل على أن أداة القياس تمتاز بثبات، وذلك يعني إمكانية الاعتماد على الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة نظرا لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستجوبين منهم.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

قصد القيام بالتحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بموضوع البحث استخدمنا أدوات إحصائية وكذلك برامج إحصائية.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة لقياس وتقييم متغيرات الدراسة

- **التكرارات:** هي اسلوب من أساليب التبويب الذي يعتمد على عدد المرات التي تكرر فيها المفردة[1]. وقد استعملت لتحديد عدد الإجابات الخاصة بكل المستجوبين.
- **النسبة المئوية:** وهو تحويل التكرارات المطلقة الى تكرارات نسبية، أي يحسب تكرار كل فئة كنسبة مئوية من مجموع التكرارات التي يتضمنها التوزيع التكراري، ويستخدم لمعرفة التوزيع النسبي لأفراد العينة.[2]
- **المتوسط الحسابي (Mean):** يعتبر المؤشر الأكثر أهمية لقياس المواضع المركزية، ويستخدم بكثرة في مختلف الدراسات و الحسابات.[3]
- **الانحراف المعياري:** مقياس إحصائي لمدى تشتت مجموعة من القيم حول وسطها الحسابي، وهو الجذر التربيعي للتباين.[4]
- **آلفا كرونباخ:** يستعمل للتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.
- **تحليل التباين:** هو مقياس مدى تشتت مجموعة من القيم عن وسطها الحسابي وكلما كبر التباين كلما دل ذلك على تشتت أكبر.[5]

الفرع الثاني: البرمجيات الإحصائية المستخدمة

وتتمثل فيما يلي:

- **برنامج IBM SPSS Statistique v22:**هو برنامج يعد أحد أهم وأشهر حزم البرامج الجاهزة في مجال المعالجة الاحصائية للبيانات.[6]
- **برنامج EXCEL:** هو أحد مجموعة برامج الأوفيس ووظيفته إنشاء الجداول الالكترونية وإجراء العمليات الحسابية والاحصائية المعقدة بسرعة وكفاءة عالية، وكذلك إضافة المخططات والرسوم البيانية.[7]

---

[1]- بوشاشي بوعلام، **فوائد الإحصاء، دروس و تمارين**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص:10.

[2]- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ص: 736.

[3]- أحمد مصطفى الأشقر، **مقدمة في الإحصاء مفاهيم و طرائق**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 2009، ص: 50.

[4]- عبد العزيز فهمي هيكل، المرجع السابق، ص: 798.

[5]- عبد العزيز فهمي هيكل، المرجع سابق، ص: 08.

[6]- ابراهيم سالم ابراهيم أبو عمرة، **استخدام تحليل المسار في دراسة العوامل المناخية المؤثرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله**، أطروحة ماجستير في الاحصاء، جامعة الأزهر، غزة، ص:43.

[7]- محسن مجم المالكي، **تعلم برنامج مايكروسوفت اكسل 2003**، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنه نشر، ص:01.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

سيتم عرض نتائج الدراسة وإجراء الاختبارات الإحصائية وذلك من خلال النقاط التالية:

- خصائص عينة الدراسة؛
- عرض نتائج الدراسة؛
- اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول: المتغيرات الديمغرافية

من أجل تحديد عينة الدراسة قمنا بتمثيل القسم الأول الخاص بالبيانات الشخصية والتي تصف عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS22.

أولا/ توزيع أفراد العينة حسب الجنس

حتى تكون النتائج أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم(07): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
الذكور	11	%96
الإناث	05	%31
المجموع	16	%100

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

الشكل رقم (04): تركيبة الموظفين حسب الجنس

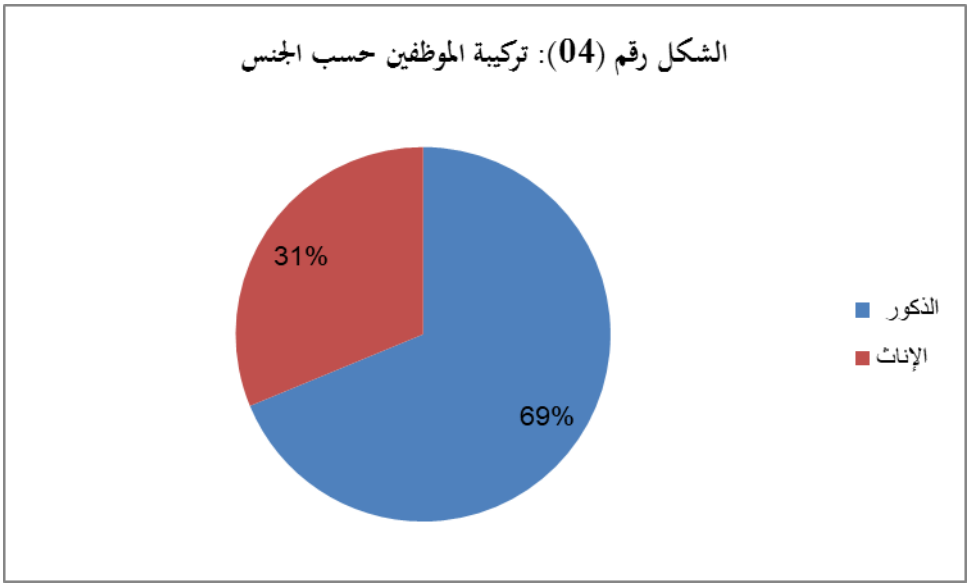

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

- من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الذكور أعلى من عدد الإناث حيث سجلوا نسبة مرتفعة تقدر بـ 69% أما الإناث 31%، وهذا راجع الى طبيعة التوظيف لدى المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا/ توزيع أفراد العينة حسب السن:

حتى تكون نتائج الدراسة أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم(08): توزيع العينة حسب السن

السن	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	02	%63
من 30 الى 39 سنة	08	%30
من 40 الى 49 سنة	03	%7
من 50 سنة فما فوق	03	%00
المجموع	16	%100

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

الشكل رقم (05): تركيبة الموظفين حسب السن

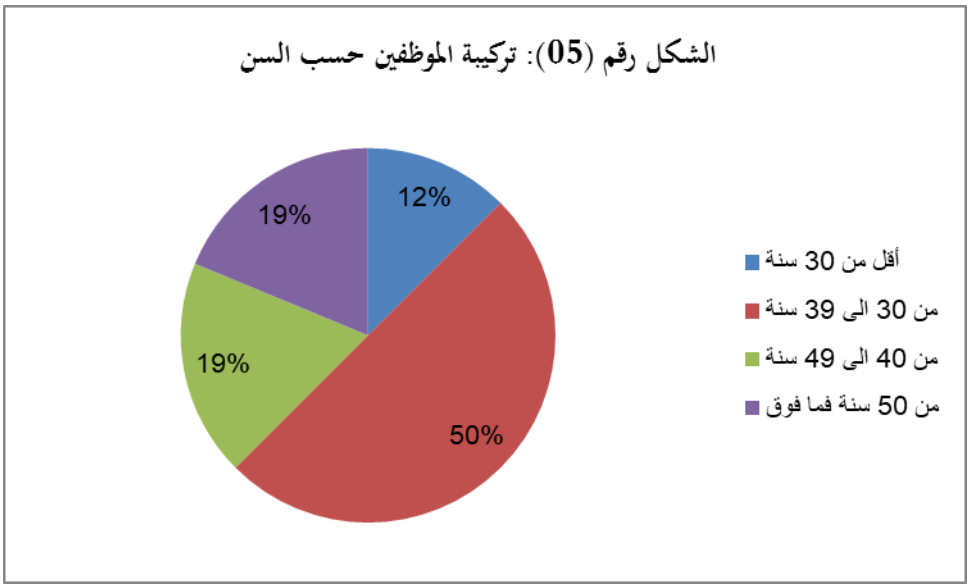

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

- يتبين لنا من الشكل أعلاه أن الفئة العمرية الغالبة للموظفين (من 30 الى 39 سنة) بنسبة (50%)، وهذا راجع لتميز هذه الفئة بالطاقة الشبابية التي تمكنها من العمل بكفاءة وفعالية، تليها الفئتين العمريتين (من 40 الى 49) و (من 50 سنة فما فوق) التي سجلتا (19%)، أما النسبة الأقل كانت للفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بنسبة (12%)، وهذا راجع الى أن المؤسسة معظم الموظفين في المؤسسة ذوي خبرة في مجال عملهم.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم(09): توزيع العينة حسب المؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي	العدد	النسبة
تقني سامي	05	%31
متوسط	03	%19
ثانوي	01	%06
جامعي	07	%44
المجموع	16	%100

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

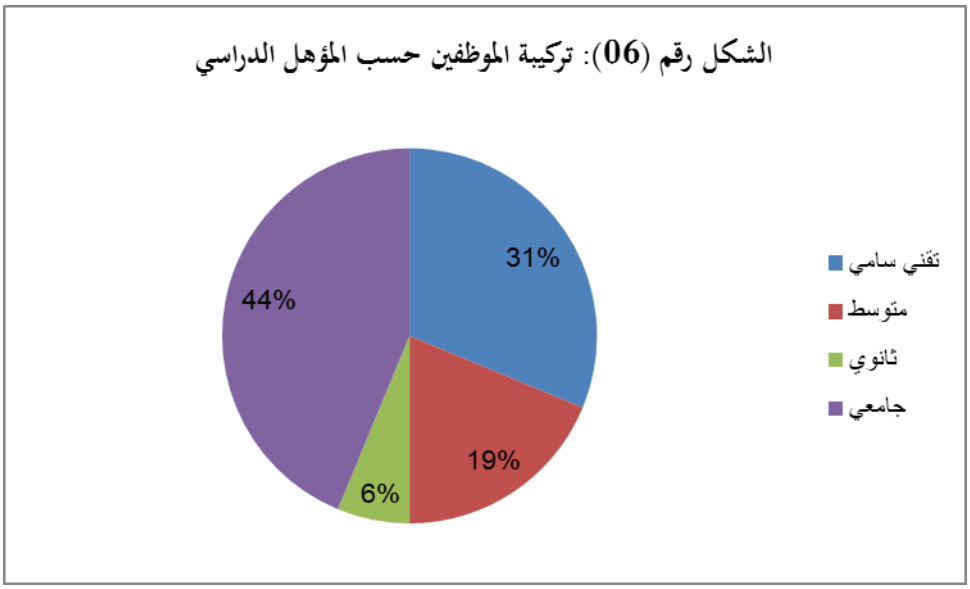

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

من خلال النتائج نلاحظ أن الفئة الغالبة للمؤهل الدراسي هي (جامعي) بنسبة (44%)، تليها نسبة المؤهل (تقني سامي) بنسبة (31%)، ثم (المتوسط) بنسبة (19%)، أما أقل النتائج فكانت "للثانوي"، بنسبة (6%)وهذا يؤكد أن الموظفين في المؤسسة محل الدراسة ذوي مستوى تعليمي عالي.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم(10): توزيع العينة المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة
إطار عالي	08	%50
عون تحكم	03	%19
عون تنفيذ	05	%31
المجموع	16	%100

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

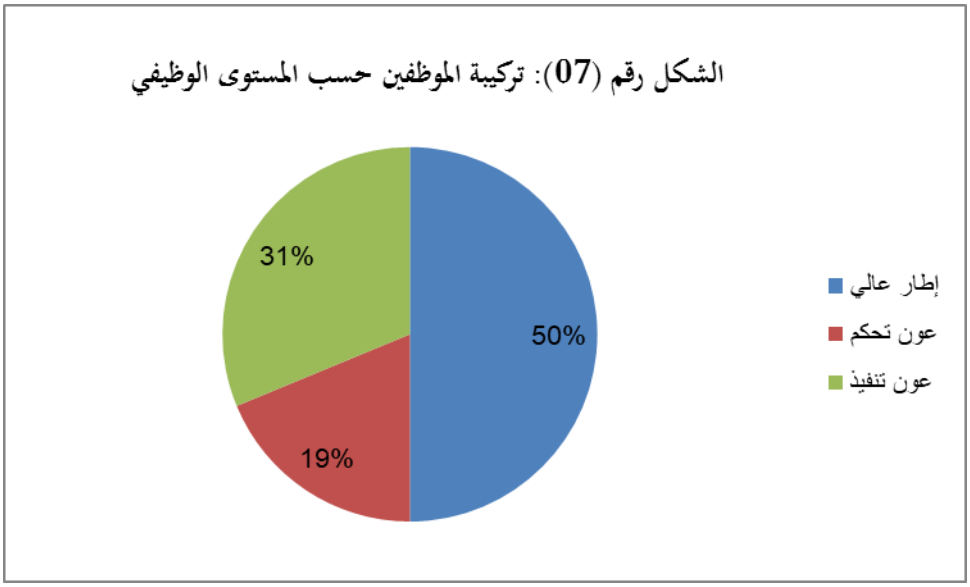

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

نلاحظ أن ذوي المستوى الوظيفي "إطار عالي" هم الفئة التي غلبت على أفراد العينة الإحصائية بنسبة 50%، تليهما وظيفة "عون تنفيذ" بنسبة 31%، وأقل نسبة كانت لـ "عون تحكم" بنسبة 19%.

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة في العمل:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم(11): توزيع العينة حسب الخبرة في العمل

الخبرة في العمل	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	06	%77
من 5 الى 10 سنوات	05	%17
من 11 الى 15 سنة	05	%6
أكثر من 15 سنة	00	%00
المجموع	16	%100

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

الشكل رقم (08): تركيبة الموظفين حسب الخبرة في العمل

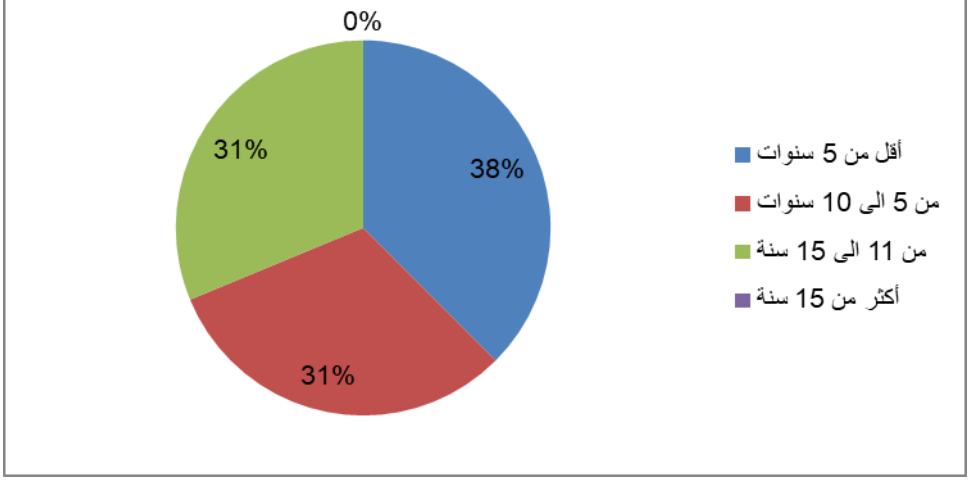

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

نلاحظ تسجيل نسبة مرتفعة للموظفين الذين تتراوح عدد سنوات العمل لديهم (أقل من 5سنوات)، حيث بلغت (38%)، وهذا راجع الى أن معظم الأفراد موظفون جدد وطلبة جامعيين، كما نلاحظ أن الفئتين التاليتين (من 5 الى 10سنوات) و (من 11 الى 15 سنة) سجلتا (31%)، في حين لم تسجل الفئة (أكثر من 15 سنة) نسبة.

الفرع ثاني: اختبار ارتباط وعلاقة متغيرات الدراسة

بعد أن قمنا بتحليل خصائص العينة حسب البيانات الشخصية سنقوم في هذه الخطوة باستخدام معاملات الارتباط المتعدد ذلك لوجود المتغيرات التالية:(السياسة البيئية، متطلبات التخطيط والتنفيذ، الفحص والمراجعة، المراجعة الإدارية، توجيه السلوك البيئي).

الجدول رقم (12): معاملات الارتباط بين المتغيرات

Correlations						
		السياسة البيئية	متطلبات التخطيط والتنفيذ	الفحص والمراجعة	المراجعة الإدارية	توجيه السلوك البيئي
السياسة البيئية	ارتباط بيرسون	1	%93,7	%93,7	%90,9	%96,2
	القيمة الاحتمالية (Sig)		0,034	0,000	0,000	0,000
متطلبات التخطيط والتنفيذ	ارتباط بيرسون	%93,7	1	%87,9	%95,2	%93,5
	القيمة الاحتمالية (Sig)	0,000		0,000	0,000	0,000
الفحص والمراجعة	ارتباط بيرسون	%93,7	%87,9	1	%86,1	%95,9
	القيمة الاحتمالية (Sig)	0,000	0,000		0,000	0,000
المراجعة الإدارية	ارتباط بيرسون	%90,9	%95,2	%86,1	1	%93,2
	القيمة الاحتمالية (Sig)	0,000	0,000	0,000		0,000
توجيه السلوك البيئي	ارتباط بيرسون	%96,2	%93,5	%95,9	%93,2	1
	القيمة الاحتمالية (Sig)	0,000	0,000	0,000	0,000	

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التعليق: من خلال استقراء قيم العلاقات الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغت أكبر قيمة ارتباط طردية قوية بين السياسة البيئية توجيه السلوك البيئي حيث سجلت (**96,2%**) عند مستوى (0,000)، وهذا يشير الى أنه كلما زاد تطبيق السياسة البيئية ا في المؤسسة محل الدراسة بقيمة واحدة تحسن توجه السلوك البيئي بنسبة (**96,2%**).

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

سنقوم باستخدام الاحصاء الوصفي المتمثل في المتوسط الحسابي للتعرف على الاتجاه العام لآراء أفراد العينة.

الفرع الأول: الاتجاه العام لآراء المستجوبين

1- سنتطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الأولى "السياسة البيئية" في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تقييم السياسة البيئية من وجهة نظر الموظفين

الرقم	موافق		م تماما		محايد		غ موافق		غ م تماما		Mean	الانحراف المعياري	الاتجاه
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%			
1	8	50	2	13	4	25	2	13	0	0	3,63	0,885	موافق
2	8	50	2	13	4	25	2	13	0	0	3,63	0,885	موافق
3	8	50	3	19	3	19	2	13	0	0	3,75	0,931	موافق
4	8	50	3	19	2	13	3	19	0	0	3,69	1,014	موافق
5	9	56	1	6	4	25	2	13	0	0	3,56	0,814	موافق
6	7	44	2	13	4	25	3	19	0	0	3,5	0,966	موافق
7	7	44	2	13	5	31	2	13	0	0	3,56	0,892	موافق
النتيجة											**3,61**	**0,91**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجداول السابقة فإن أغلب الاتجاه هو «**موافق**» أي أننا نسجل مستويات متجانسة، أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت للعبارة رقم (03) " تدرك إدارة المؤسسة كل ما يمكن أن يأثر على أدائها البيئي" حيث بلغ (3,75) بانحراف معياري أقل تشتتا (0,931) ، كما نسجل أقل متوسط حسابي للعبارة رقم (06) "يتم صيانة السياسة البيئية بشكل دوري"، الذي بلغ (3,5) بانحراف معياري أكثر تشتتا (0,966) ، وهذا يدل على أن هناك سياسة بيئية متبعة من طرف المؤسسة محل الدراسة، بحيث تعمل هذه الأخيرة على تفعيل هذه السياسة لتصبح على إدراك تام بمختلف التأثيرات التي من شأنها التأثير على أدائها البيئي.

2. سنتطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الثانية "متطلبات التخطيط والتنفيذ" في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تقييم متطلبات التخطيط والتنفيذ من وجهة نظر الموظفين

الرقم	موافق		م تماما		محايد		غ موافق		غ م تماما		Mean	الانحراف المعياري	الاتجاه
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%			
1	7	44	4	25	5	31	0	0	0	0	3,94	0,772	موافق
2	7	44	5	31	4	25	0	0	0	0	4,06	0,772	موافق
3	4	25	4	25	6	38	2	13	0	0	3,62	1,025	موافق
4	4	25	5	31	6	38	1	6	0	0	3,81	0,981	موافق
5	6	38	3	19	6	38	1	6	0	0	3,69	0,873	موافق
6	5	31	3	19	6	38	2	13	0	0	3,56	0,964	موافق
7	7	44	3	19	6	38	0	0	0	0	3,81	0,75	موافق
النتيجة											**3,78**	**0,87**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن اعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في عبارة رقم (02): "يتم تحديد الأنشطة ذات التأثير الهام على البيئة" حيث سجلت متوسط حسابي (4,06) بانحراف معياري أقل تشتتا (0,772)، كما نسجل أقل متوسط حسابي للعبارة رقم (06) " يتم توفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة "، الذي بلغ (3,56) بانحراف معياري أكثر تشتتا (0,964) وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير متطلبات التخطيط والتنفيذ، وذلك بتحديد الأنشطة ذات التأثير الهام على البيئة، بالإضافة الى تحديد الأخطار ووضع خطط لمعالجة الأوضاع الطارئة.

3- سنتطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الثالثة "الفحص والمراجعة" في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تقييم الفحص والمراجعة من وجهة نظر الموظفين

الرقم	موافق		م تماما		محايد		غ موافق		غ م تماما		Mean	الانحراف المعياري	الاتجاه
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%			
1	10	63	2	13	4	25	0	0	0	0	3,88	0,619	موافق
2	12	75	2	13	2	13	0	0	0	0	4	0,516	موافق
3	9	56	3	19	4	25	0	0	0	0	3,94	0,68	موافق
4	9	56	3	19	3	19	1	6	0	0	3,88	0,806	موافق
5	11	69	2	13	3	19	0	0	0	0	3,94	0,574	موافق
6	10	63	2	13	3	19	1	6	0	0	3,81	0,75	موافق
النتيجة											**3,90**	**0,65**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن اعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في عبارة رقم (02): "تتم مقارنة العمليات المنجزة مع ما تم تخطيطه" حيث سجلت متوسط حسابي (4) بانحراف معياري أقل تشتتا (0,516)، أما أقل قيمة للمتوسط الحسابي كانت في العبارة رقم (06) "تعمل إدارة المؤسسة على متابعة التطورات الحاصلة في معايير الإدارة البيئية" التي سجلت (3,81) بانحراف معياري أكثر تشتتا (0,75) ، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تسعى لتفعيل متطلبات الفحص، حيث تقوم بفحص فعالية نظام الإدارة البيئية و تقوم بمقارنة مختلف العمليات المنجزة مع ما تم التخطيط له وذلك بمتابعة التطورات الحاصلة في معايير الإدارة البيئية.

3. سنتطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الثالثة "المراجعة الإدارية" في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تقييم المراجعة الإدارية من وجهة نظر الموظفين

الرقم	موافق		م تماما		محايد		غ موافق		غ م تماما		Mean	الانحراف المعياري	الاتجاه
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%			
1	5	31	6	38	4	25	1	6	0	0	4	0,966	موافق
2	5	31	6	38	5	31	0	0	0	0	4,06	0,854	موافق
3	8	50	4	25	4	25	0	0	0	0	4	0,73	موافق
النتيجة											**4,02**	**0,85**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن اعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في عبارة رقم (02): "تقوم مؤسستكم بتوثيق مراجعة نظام الإدارة البيئية." حيث سجلت متوسط حسابي (4,06) بانحراف معياري (0854)، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير متطلبات المراجعة الإدارية لتطبيق نظام الإدارة البيئية، بحيث تقوم بالمراجعة الدورية لنظام الإدارة البيئية التي تتضمن الالتزام بالتحسين المستمر.

4-سنتطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الثالثة "توجيه السلوك البيئي" في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تقييم توجيه السلوك البيئي من وجهة نظر الموظفين

الرقم	موافق		م تماما		محايد		غ موافق		غ م تماما		Mean	الانحرف المعياري	الاتجاه
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%			
1	7	44	4	25	4	25	1	6	0	0	3,88	0,885	موافق
2	8	50	3	19	5	31	0	0	0	0	3,88	0,719	موافق
3	8	50	2	13	5	31	1	6	0	0	3,69	0,793	موافق
4	10	63	2	13	4	25	0	0	0	0	3,88	0,619	موافق
5	9	56	3	19	4	25	0	0	0	0	3,94	0,68	موافق
6	9	56	2	13	4	25	1	6	0	0	3,75	0,775	موافق
7	9	56	2	13	5	31	0	0	0	0	3,81	0,655	موافق
النتيجة											**3,83**	**0,73**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحثان بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن اعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في ثلاث عبارات، العبارة الأولى رقم (01): "ينتج عن تطبيق نظام الإدارة البيئية المساهمة في الاستغلال الأمثل لاستهلاك المواد الأولية بالمؤسسة"، حيث سجلت متوسط حسابي (3,88) بانحراف معياري (0,885)، أما العبارة الثانية رقم (02): "يسهم نظام الإدارة البيئية الى زيادة كفاءة العاملين ووعيهم البيئي بالمؤسسة"، وسجلت متوسط حسابي (3,88) بانحراف معياري (0,719)، والعبارة الثالثة رقم (04) "يساعد نظام الإدارة البيئية في التقليص من نفقات التخلص من النفايات بالمؤسسة"" التي سجلت (3,88) بانحراف معياري أقل تشتتا (0,619)، وهذا يدل على أن سعي نظام الإدارة البيئية في المؤسسة محل الدراسة الى تحسين السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية، حيث يعمل نظام الإدارة البيئية على زيادة كفاءة العاملين ووعيهم البيئي، كما يحد من التلوث ويعمل على التقليص من نفقات التخلص من النفايات، بالإضافة الى المحافظة على صحة العاملية...الخ.

الفرع الثاني: تحليل نتائج (اختبار الفرضيات الفرعية)

سنقوم في هذا الفرع باختبار الفرضيات الخمس السابقة.

أولا/تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الأولى):

- **H0**: لا تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير السياسة البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- **H1**: تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير السياسة البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.

- **التحليل**: من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (11) الخاص بالفرضية الأولى، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (3,61) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0,91)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير السياسة البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية. وهذا ما أكدته الفرضية الأولى.

ثانيا/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الثانية):

- **H0**: لا تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير متطلبات التخطيط والتنفيذ لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- **H1**: تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير متطلبات التخطيط والتنفيذ لتطبيق نظام الإدارة البيئية.

- **التحليل**: من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (12) الخاص بالفرضية الثانية، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (3,78) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0,87)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير متطلبات التخطيط والتنفيذ لتطبيق نظام الإدارة البيئية. وهذا ما أكدته الفرضية الثانية.

ثالثا/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الثالثة):

- **H0**: لا تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير الفحص والمراجعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- **H1**: تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير الفحص والمراجعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية.

- **التحليل**: من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (13) الخاص بالفرضية الثالثة، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (3,90) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0,65)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي تسعى لتوفير الفحص والمراجعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية. وهذا ما أكدته الفرضية الثالثة.

رابعا/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الرابعة):

- **H0**: لا تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير المراجعة الإدارية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- **H1**: تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير المراجعة الإدارية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.

- **التحليل**: من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (14) الخاص بالفرضية الثالثة، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (4,02) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0,85)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي تسعى المؤسسة محل الدراسة لتوفير المراجعة الإدارية لتطبيق نظام الإدارة البيئية. وهذا ما أكدته الفرضية الرابعة.

خامسا/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الخامسة):

- **H0**: لا يسعى نظام الإدارة البيئية الى تحسين السلوك البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية.
- **H1**: يسعى نظام الإدارة البيئية الى تحسين السلوك البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية.

- **التحليل**: من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (15) الخاص بالفرضية الثالثة، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (3,83) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0,73)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي يسعى نظام الإدارة البيئية الى تحسين السلوك البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية. وهذا ما أكدته الفرضية الخامسة.

ثانيا/تحليل نتائج (اختبار الفرضية الرئيسية):

- **H0**: لا يأثر نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية.
- **H1**: يأثر نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية.

- **التحليل**: من خلال النتائج المتحصل عليها في الفرضيات الفرعية الخمس السابقة، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي يأثر نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية. وهذا ما أكدته الفرضية الرئيسية.

خلاصة الفصل

جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر نظام الإدارة البيئية على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى عدة استنتاجات نذكر منها أن:

كشفت نتائج الدراسة عن ما يلي:

- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير السياسة البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير متطلبات التخطيط والتنفيذ لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى لتوفير الفحص والمراجعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- المؤسسة محل الدراسة تسعى المراجعة الإدارية البيئية لتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- نظام الإدارة البيئية في المؤسسة محل الدراسة يسعى الى تحسين السلوك البيئي في المؤسسة.

وهذا يدل على أن نظام الإدارة البيئية يأثر على تحسين الواقع البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية

الخاتمة

سعت هذه الدراسة من خلال خطة العمل التي تم وضعها من اجل تأطيرها ، ووفق المنهج المتبع في تسييرها، إلى محاولة وصف و تحليل معظم المتغيرات و العناصر المرتبطة و المتداخلة مع موضوع الإدارة البيئية، ومساهمتها في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة نحو الأحسن .

و لعل أن أهم هذه الأنظمة نجد نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 و الذي حاولنا في هذه الدراسة التعرف على أهم متطلباته و ركائزه، ودوره في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية. حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لنظام الإدارة البيئية، و من ثم تعرضنا في الفصل الثاني إلى السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، آما بالنسبة للجانب التطبيقي، فقد قمنا من خلالها بمحاولة التعرف على واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، و الدور الذي يلعبه في توجه السلوك البيئي لهذه الأخيرة.

حيث أجرينا الدراسة الميدانية بمؤسسة الورود المتواجدة بولاية الوادي و ذلك بالاعتماد على الاستبيان صمم من 30 عبارة موزعة على ثلاثة أجزاء، ثم قمنا بعد ذلك بتوزيع هذا الاستبيان على مجموعة من أفراد الإدارة العليا والوسطى لهذه المؤسسة تماشيا و موضوع الدراسة، وبغرض معرفة هذا الدور قمنا بقياس مستوى تطبيق نظام الإدارة البيئية بهذه المؤسسة كخطوة أولى لتشخيص متغير الدراسة المستقل، ووجدنا انه قوي. ثم تأكدنا من أن تبني هذا النظام قد أدى إلى تحسين السلوك البيئي كخطوة ثانية. و هذا ما قادنا إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسة و التي مفادها أن "لنظام الإدارة البيئية دورا كبيرا في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة محل الدراسة ".

و بعد دراسة هذا الموضوع توصلنا إلى نتيجة مفادها أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يسهم بشكل كبير في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال الجانب النظري لدراسة و الذي خصص له الفصل الأول والثاني، و كذلك من خلال الجانب التطبيقي للدراسة و الذي استعرضناه في الفصل الثالث.

1_ النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية

حيث يمكن ذكر أهم ما جاء فيها في النقاط التالية:

_لنظام الإدارة البيئية مجموعة من المتطلبات اللازم توفرها و هي كالأتي السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، إجراءات الفحص والتصحيح، المراجعة الإدارية.

_تمارس المؤسسات الاقتصادية أنشطتها في ظل ضغوطات كبيرة من قبل الأطراف ذات المصلحة من اجل إدماج نظام الإدارة البيئية في مختلف عملياتها.

_نظام الإدارة البيئية هو عبارة عن توجه حديث في الإدارة فهو ذلك الجزء من النظام الكلي للمؤسسة الذي يستخدم كحلقة وصل بين المؤسسة و البيئة الطبيعية بكل مكوناتها.

_تمثل العلاقة بين نظام الإدارة البيئية وتحسين السلوك البيئي للمؤسسة علاقة طردية.

_ يمثل طلب السوق، المتطلبات التعاقدية و المتطلبات الحكومية أهم الدوافع الخارجية التي تدفع المؤسسة إلى تبني نظام الإدارة البيئية.

_ بالرغم من كل المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة، إلا إن السياسة البيئية لم تصل إلى الدرجة المطلوبة منها.

2_ النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية

يمكن حصر النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية بالنقاط التالية:

_السياسة البيئية بالمؤسسة ليست مفهومة بالشكل المناسب لدى جميع العمال بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

_مستوى تطبيق المؤسسة محل الدراسة لنظام الإدارة البيئية مقبول.

_المؤسسة محل الدراسة تقوم بوضع مؤشرات من اجل تقييم نسبة التقدم في تحقيق الأهداف البيئية.

_يساعد نظام الإدارة البيئية على المحافظة على صحة و سلامة العمال.

_يعمل نظام الإدارة البيئية على الحد من التلوث البيئي بالمؤسسة محل الدراسة.

3_ توصيات الدراسة

و بعد ذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها سوف نقدم التوصيات التالية:

_ إنشاء مراكز للبحث العلمي و تزويدها بالأجهزة و الأدوات لقياس التلوث البيئي ومتابعة الملوثات البيئية وتوجهاتها وتوفير إنذار مبكر عن إي تدهور.

_ضرورة وضع برامج تدريبية بيئية للعمال بالمؤسسة محل الدراسة.

_التعاون مع المنظمات الإقليمية و الدولية من اجل التخطيط لمشاريع حماية البيئة.

_ضرورة توفير جميع التعليمات و اللوائح الخاصة بالبيئة على مستوى كافة وحدات المؤسسة.

_ضرورة تطبيق المؤسسة لنظام الايزو 14000 و الحفاظ عليها للاحتياجات المستقبلية و هذا يعود عليها بمزايا تنافسية أمام قريناتها من المؤسسات.

_العمل على إيصال و تبليغ السياسة البيئية للمتعاملين الخارجيين مع المؤسسة محل الدراسة.

_الاستغناء عن مصادر الطاقة التقليدية مثل الفحم و البترول و تعويضها بمصادر طاقة نظيفة .

4_أفاق الدراسة

بهدف التوسع أكثر في موضوع دراستنا، ارتأينا اقتراح المواضيع التالية و ذلك بهدف الإلمام بهذا الموضوع بشكل اكبر:

_ اثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على خلق ميزة تنافسية للمؤسسة.

_المعوقات والأسباب التي تحد من التطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية.

_علاقة ثقافة المسير بالتطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1-باللغة العربية:

1- المصادر:

- القران الكريم

2- الكتب :

1- أحمد مصطفى الأشقر، مقدمة في الإحصاء مفاهيم و طرائق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 2009.

2- بهجت عطية راضي ، هشام يوسف العربي ، إدارة الجودة الشاملة (TQU) المفهوم والفلسفة والتطبيقات ، دار روابط النشر وتقنية المعلومات القاهرة ،سنة 2016.

3- بوشاشي بوعلام، فوائد الإحصاء، دروس و تمارين، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.

4- جورد دانييل غالي ، تطوير مهنة المراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.

5- ثامر البكري ، أحمد نزار النوري ، التسويق الأخضر ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007.

6- صلاح محمود الحجار ، داليا عبد الحميد صقر ، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 ، 2006.

7- سعد عبد الوهاب العزاوي ، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط1 ، 2002 .

8- عباس مهندي محمد صلاح الدين ، نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية ، دار النهضة ، القاهرة ، سنة 1998.

9- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان .

10- محمد عبد الغني حسن ملال ، إدارة وحماية البيئة ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، مصر الجديدة ، ط1 ، 2005.

10 - منير فوزي ، تسيير الموارد البشرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.

11 - محسن مجم المالكي، تعلم برنامج مايكروسوفت اكسل 2003، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنه نشر.

12 – نادية حمدي صالح ، الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ط1 ، 2003.

12- يونس إبراهيم أحمد يونس ، البيئة والتشريعات البيئية ، ط1 ، دار حامد ، عمان ، 2008 .

13- فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، دار الأمل ، الجزائر.

14- عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS.دار الوفاء، السعودية، ص: 17

3- الرسائل العلمية :

1-أطروحات الدكتوراه :

1- إبراهيمي شراف ، أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف ، أطروحة دكتورة في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2016_2017.

2- حسونة عبد الغني ، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

3- رشيد غلاب ، نظم الإدارة البيئية (iso 14000) واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ،2016 _ 2017.

4- راشي طارق ، تقييم ماهية الإدارة البيئية وفق المواصفات الايزو 14000 إلى إدماج الجوانب البيئية في الوظائف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير ، 2017-2018.

5- نهال محمد فتحي الشحات ، برنامج لتطبيق نظام الإدارة البيئية في الصناعات الكبيرة لتحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية ، جامعة عين شمس ، مصر.

2- رسائل الماجستير :

1- ابراهيم سالم ابراهيم أبو عمرة، استخدام تحليل المسار في دراسة العوامل المناخية المؤثرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله، أطروحة ماجستير في الاحصاء، جامعة الأزهر.

2- جابر دهيمي ، دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للاسمنت بعين الكبيرة و شركة اوراسكوم بالمسيلة ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الإعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر ،2010_2011.

3- بوعون محمد ، تكامل إدارة الجودة الشاملة والإدارة البيئية لتحقيق الأداء المتميز في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة البيئة والسياحة جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2014/2013.

4- عبد الكريم لحيلح ، دور نظام الإدارة البيئية ايزو 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2017_2016.

5- عبد القادر عوينات ، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2008.

6- سامية سرحان ، أثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية ، دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011/2010.

7- السعيد زنات ، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ، المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، 2016/2015.

8- عائشة سلمي كيحلي ، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر ، دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد تسيير البيئة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2008/2007.

1- مذكرات الماستر :

1- ثرية بريالة ، فعالية الضريبة البيئية في توجيه سلوك الحماية البيئية للمؤسسات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2018/2017.

2- رندة صياد ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة والعمران في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013/2012.

3- عمر محمد عماد الدين ، بلال الجميعي هشام ، واقع بيئتي المؤسسات الصناعية لإدارة البيئة في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة البويرة ، قسم علوم التسيير ،موسم 2020/2019.

4- فريدة بوسكار،السياسة البيئية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013/2012

5- محبوبي ابتسام ، تأثير السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فسم علوم التسيير ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر.

6- نورة بوزير ، معالجة التكاليف البيئية وفق متطلبات المسؤولية الاجتماعية ، دراسة حالة نفطال وحدة GPL رقم 74 ، أم البواقي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2015/2014..

2- المجلات العلمية :

1- إسماعيل طرق حسنين ،تحليل وتحميل الأنشطة البيئية في ضوء مدخل محاسبة التكلفة على أساس النشاط ،مجلة التكاليف،العدد 02 و 03 سنة، 2000.

2- ارشد عبد المنير جاسم ، مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر ، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 03 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2010.

3- أحمد تي وآخرون ، دور نظم الإدارة البيئية ISO14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية ، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد 02 ،سنة 2016.

4- جمانة بشير أبورهان ، عبد الرحمان غسان الصديقي ، أثر تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحسين تطبيق الإدارة البيئية في جامعة الطائف ،مجلة دراسات اقتصادية ، كلية إدارة الأعمال جامعة الطائف ، العدد 38 ،أوت 2019.

5- سعيداني محمد السعيد ورحماني يوسف ، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر 2017.عبد المحمدي ، نظم الإدارة البيئية (EMS) ، مجلة الأسمدة العربية ، العدد 05 ، 1999.

6- علي جلابة ، مريم سرار ، أهمية الدورات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة النموذج الفرنسي ، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية ، العدد 07 ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2009.

7- فارس مسدور ،أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية ،مجلة الباحث ، العدد 07 ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009 ،2010.

8- محمد عادل عياض ،دراسة نظرية لسلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية / مجلة الباحث ، العدد 07 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2009.

9- يحي حوليه ،حورية بورعدة ، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي الايزو ، مجلة الاقتصاد والبيئة ، العدد 04 ، المركز الجامعي بلحاج شعيب ، عين تموشنت ، الجزائر ، 2018.

3- المؤتمرات :

1- أحمد عيشاوي ، المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للدائرة البيئية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي العلمي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعة ورقلة ، 20-21 نوفمبر 2012.

2- حليمة السعدية قريشي ، شهلة قدري ، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة ، مداخلة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011.

3- سميرة صالحي ، التسويق الأخضر بين الأداء التسويقي والداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية ، مداخلة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011.

4- عبد الصمد نجوى ، طلال محمد مفضي بطانية ، الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتمييز التنافسي ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنشاءات و الحكومات جامعة ورقلة ، 08 _09 مارس 2005.

5- عبد الكريم شوكال ، طارق راشي ، إدارة الجودة الشاملة للبيئة وفق المعيار ISO14000 وفق تحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية ، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة ، جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة ، الجزائر ، 13 و14 /2010/12.

6- محمد زرتون بوحمراوي ، نظام الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية ، الملتقى الوطني الثالث في تسيير المؤسسات والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز يومي 26 و 27 نوفمبر 2007 ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر.

7- نجوى عبد الصمد ، إلهام يحياوي ، دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة ، يومي 11 و12 نوفمبر 2008 ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر .

8- نعيمة يحياوي ، فضيلة عاتلي ، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي ، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، يومي 20-21 نوفمبر 2012 ، جامعة ورقلة.

9- نورد الين جوادي ، عقبة عبد اللاوي ، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في إطار مشروعها في الحصول على شهادة الايزو ، مجمع أعمال الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20-21 نوفمبر 2012 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورفلة ، الجزائر 2012.

4- التقارير والإصدارات غير المنشورة:

1- توفيق محسن عبد الحميد ، الادارة البيئية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ،سنة 1993.

2- سامية جلاب سعد ، الإدارة البيئية المتكاملة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2005.

3- عادل عبد الرشيد عبد الرزاق ، دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2005.

4- عروبة رشيد علي التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي ، دراسة ميدانية في بلدية البصرة ، المجلد 28 ، العراق ، 2011.

2-باللغة الفرنسية:

1- World Bank , Environemental asszssment , Source Book , Vol -2 11,19

الملاحق

1- السياسة البيئية :

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	هناك سياسة بيئية واضحة المعالم في مؤسستكم					
2	تحدد المؤسسة المجال الجغرافي و التنظيمي لتطبيق نظام الإدارة البيئية بالنسبة لكل وحداتها و وظائفها					
3	تدرك إدارة المؤسسة كل ما يمكن أن يؤثر على أدائها البيئي					
4	تتوافق السياسة البيئية للمؤسسة مع مختلف القوانين و التشريعات					
5	يتم تبليغ السياسة البيئية للمؤسسة لكافة العاملين و الأطراف ذوي المصلحة					
6	يتم صيانة السياسة البيئية بشكل دوري					
7	تمثل السياسة البيئية إطار عمل لتحقيق الأهداف و الغايات					

2- متطلبات التخطيط و التنفيذ :

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
8	تحدد إدارة المؤسسة الأخطار و الفرص المرتبطة بالجوانب البيئية من اجل ضمان بلوغ أهداف نظام الإدارة البيئية					
9	يتم تحديد الأنشطة ذات التأثير الهام على البيئة					
10	توضع مقاييس تسهل من عملية تقدير نسبة التقدم في تحقيق الأهداف و الغايات البيئية					
11	تضع المؤسسة أهدافا بيئية تنسجم مع سياستها البيئية و تكون قابلة للقياس و المتابعة					
12	تضع إدارة المؤسسة إجراءات لجعل العاملين في كل مستوى لديهم وعي بالقضايا البيئية					
13	يتم توفير القوى العاملة و المهارات المتخصصة و التكنولوجيا و التمويل اللازم لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة					
14	تضع إدارة المؤسسة خطط لمعالجة الأوضاع الطارئة لتجنب وقوع اثأر بيئية محتملة					

3_ الفحص و المراجعة :

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
15	تعمل المؤسسة على رصد الخصائص الرئيسية للعمليات التي لعا تأثير بيئي هام					
16	تتم مقارنة العمليات المنجزة مع ما تم تخطيطه					
17	تقوم المؤسسة باتخاذ التدابير التصحيحية بينما تم تخطيطه و ما تم تحقيقه بالفعل					
18	تقوم الإدارة العليا لمؤسستكم بمراجعة نظام الإدارة البيئية بشكل دوري					
19	تقوم المؤسسة بفحص فعالية نظام الإدارة البيئية					
20	تعمل إدارة المؤسسة على متابعة التطورات الحاصلة في معايير الإدارة البيئية					

4 – المراجعة الإدارية :

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
12	تقوم الإدارة العليا لمؤسستكم بالمراجعة لنظام الإدارة البيئية بشكل دوري					
22	تقوم مؤسستكم بتوثيق مراجعة نظام الإدارة البيئية					
32	تتضمن المراجعة الإدارية الالتزام بالتحسين المستمر					

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	16	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	16	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,994	30

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
هنالك سياسة بيئية واضحة المعالم في مؤسستكم	16	2	5	3,63	,885
تحدد النؤسسة المجال الجغرافي والتنظيمي لتطبيق نظام الإدارة البيئية بالنسبة لكل وحداتها و وضائفها	16	2	5	3,63	,885
تدرك إدارة المؤسسة كل ما يمكن أن يؤثر على أدائها البيئي	16	2	5	3,75	,931
تتوافق السياسة البيئية للمؤسسة مع مختلف القوانين والتشريعات	16	2	5	3,69	1,014
يتم تبليغ السياسة البيئية للمؤسسة لكافة العاملين والأطراف ذوي المصلحة	16	2	5	3,56	,814
يتم صيانة السياسة البيئية بشكل دوري	16	2	5	3,50	,966
تمثل السياسة البيئية إطار عمل لتحقيق الأهداف والغايات	16	2	5	3,56	,892
تحدد إدارة المؤسسة الأخطار والفرص المرتبطة بالجوانب البيئية من أجل ضمان بلوغ أهداف نظام الإدارة البيئية	16	3	5	3,94	,772
يتم تحديد الأنشطة ذات التأثير الهام على البيئة	16	3	5	4,06	,772
توضع مقاييس تسهل من عملية تقدير نسبة التقدم في تحقيق الأهداف والغايات البيئية	16	2	5	3,62	1,025
تضع المؤسسة أهدافا بيئية تنسجم مع سياستها البيئية وتكون قابلة للقياس والمتابعة	16	2	5	3,81	,981

تضع إدارة المؤسسة إجراءات لجعل العاملين في كل مستوى لديهم وعي بالقضايا البيئية	16	2	5	3,69	,873
يتم توفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة	16	2	5	3,56	,964
تضع إدارة المؤسسة خطط لمعالجة الأوضاع الطارئة لتجنب وقوع آثار بيئية محتملة	16	3	5	3,81	,750
تعمل المؤسسة على رصد الخصائص الرئيسية للعمليات التي لها تأثير بيئي هام	16	3	5	3,88	,619
تتم مقارنة العمليات المنجزة مع ما تم تخطيطه	16	3	5	4,00	,516
تقوم المؤسسة باتخاذ التدابير التصحيحية بينما تم تخطيطه وما تم تحقيقه	16	3	5	3,94	,680
تقوم الإدارة العليا لمؤسستكم بمراجعة نظام الإدارة البيئية بشكل دوري	16	2	5	3,88	,806
تقوم المؤسسة بفحص فعالية نظام الإدارة البيئية	16	3	5	3,94	,574
تعمل إدارة المؤسسة على متابعة التطورات الحاصلة في معايير الإدارة البيئية	16	2	5	3,81	,750
تقوم الإدارة العليا لمؤسستكم بالمراجعة لنظام البيئة بشكل دوري	16	2	5	4,00	,966
تقوم مؤسستكم بتوثيق مراجعة نظام الإدارة البيئية	16	3	5	4,06	,854
تتضمن المراجعة الإدارية الالتزام بالتحسين المستمر	16	3	5	4,00	,730
ينتج عن تطبيق نظام الإدارة الى زيادة كفاءة العاملين ووعيهم البيئي بالمؤسسة	16	2	5	3,88	,885
يسهم نظام الإدارة البيئية الى زيادة كفاءة العاملين ووعيهم البيئي بالمؤسسة	16	3	5	3,88	,719
يؤدي نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة الى الحد من التلوث البيئي	16	2	5	3,69	,793
يساعد نظام الإدارة البيئية في التقليص من نفقات التخلص من النفايات بالمؤسسة	16	3	5	3,88	,619
يساهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة على المحافظة على صحة العمال	16	3	5	3,94	,680
يساهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة من تطوير منتجات مؤمنة بيئيا	16	2	5	3,75	,775
يساعد نظام الإدارة البيئية في تقليص الهدر من الطاقة بالمؤسسة	16	3	5	3,81	,655
N valide (liste)	16				

Corrélations

	توجيه_السلوك _البيئي	المراجعة الادارية	الفحص_والمراجعة	متطلبات_التخطيط_والتنفيذ	السياسة_البيئية

السياسة_البيئية	Corrélation de Pearson	1	,937**	,937**	,909**	,962**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	16	16	16	16	16
متطلبات_التخطيط _والتنفيذ	Corrélation de Pearson	,937**	1	,879**	,952**	,935**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	16	16	16	16	16
الفحص_والمراجعة	Corrélation de Pearson	,937**	,879**	1	,861**	,959**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	16	16	16	16	16
المراجعة_الادارية	Corrélation de Pearson	,909**	,952**	,861**	1	,932**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	16	16	16	16	16
توجيه_السلوك_البيئي	Corrélation de Pearson	,962**	,935**	,959**	,932**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	16	16	16	16	16

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).